وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي

(دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبات :

- ✓ بوالزليفة لمياء
- ✓ كبار حسينة

إشراف الأستاذ:

أ. حافي هدى

أعضاء لجنة المناقشة:

لواج عبد الرحيم	أ. مساعد قسم "أ"	جامعة ججيل	رئيسا
طويجي زين العابدين	أ. محاضر "ب"	جامعة جيجل	ممتحنا
حافي هدى	أ. محاضر "ب"	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي

(دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبات :

- ✓ بوالزليفة لمياء
- ✓ كبار حسينة

إشراف الأستاذ:

أ. حافي هدى

أعضاء لجنة المناقشة:

لواج عبد الرحيم	أ. مساعد قسم "أ"	جامعة ججيل	رئيسا
طويجني زين العابدين	أ. محاضر "ب"	جامعة جيجل	ممتحنا
حافي هدى	أ. محاضر "ب"	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

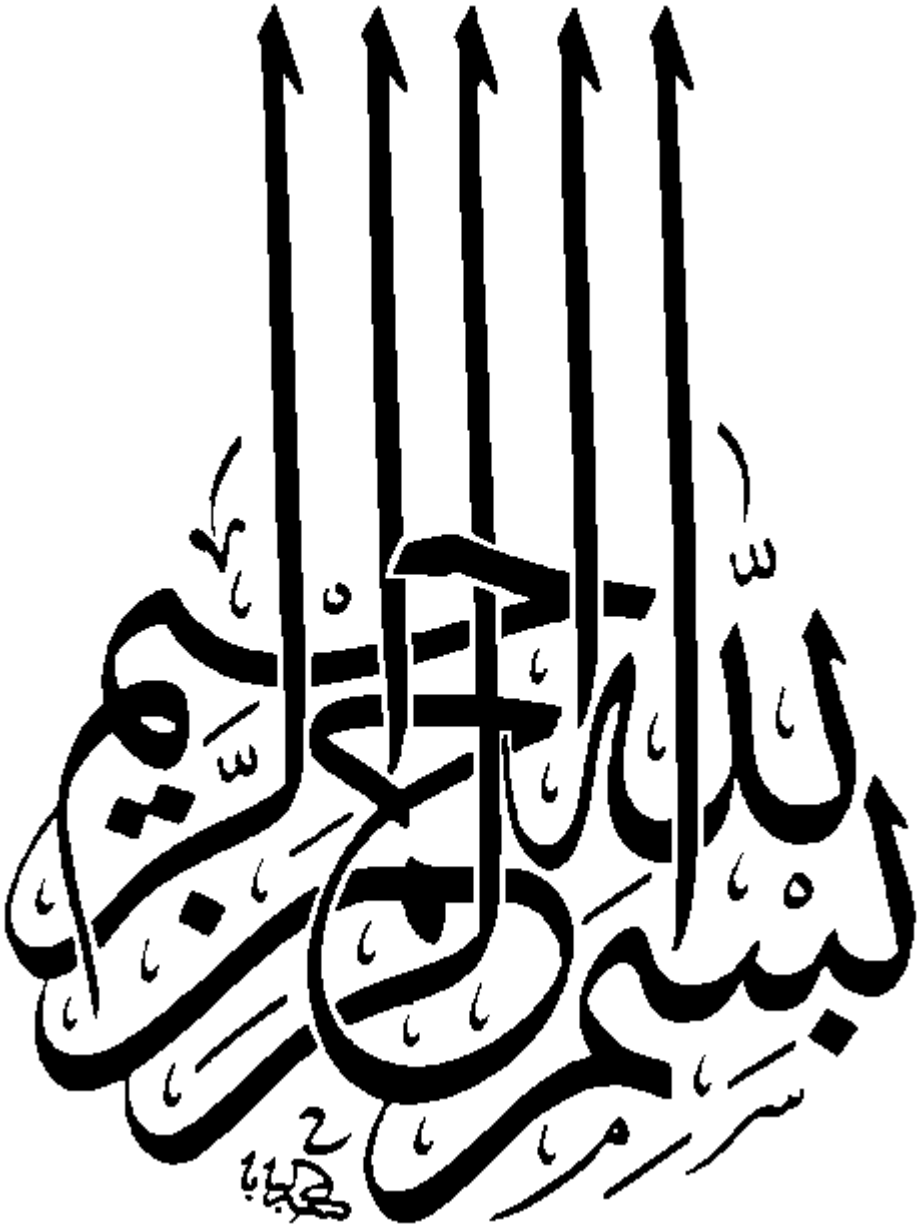
بسم الله الرحمن الرحيم

شـكـر وعـرفـان

أحمد الله عزوجل الذي وفقني في انجاز هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة علينا "**حافي هدى**"

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا أثناء الدراسة الميدانية محافظ الحسابات " **لعبني عقبة**" الذي ساعدنا كثير ورغم ضيق وقته

كما لا أنسى كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

جزاهم الله خيرا

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

نحمد الله عزوجل أنه وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى قرة عيني التى جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها وأعطتني

ومن نبع حنانها سقتني

إلى من وهبتني الحياة **أمي العزيزة** حفظها الله.

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزاز وإلى من سهر الليالي

من أجل تربيتي وتعليمي، وجعلني اكبر في أزكى واطهر **أبي العزيز**.

إلى **إخواتي وأخواتي** حفظهم الله ورعاهم.

إلى أعز أصدقائي وكل من قدم لنا العون سواء من قريب أو من بعيد

على إتمام هذا العمل "مذكرة ".

لمياء

حسينة

قائمة المحتويات

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الشكر والعرفان	I
الإهداء	II
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	XIII
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XII
قائمة المختصرات	XIV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	
تمهيد	7
المبحث الأول: عرض عام حول النظام المحاسبي المالي	8
المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي ونشأته	8
المطلب الثاني: خصائص وأهمية النظام المحاسبي المالي	10
المطلب الثالث: أسباب وأهداف تبني النظام المحاسبي المالي	11
المبحث الثاني: الأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الأول: الفرضيات الأساسية والخصائص النوعية للكشوف المالية	13
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للنظام المحاسبي المالي	14
المطلب الثالث: بنية النظام المحاسبي المالي والكشوف المالية	16
المبحث الثالث: نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي	28
المطلب الأول: مراحل الإنتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد والأهداف المرجوة من تطبيقه	28
المطلب الثاني: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي	30
المطلب الثالث: متطلبات ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي	31
خلاصة	33

الفصل الثاني: الإطار النظري لمحافظ الحسابات	
تمهيد	35
المبحث الأول: أساسيات حول محافظ الحسابات	36
المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات	36
المطلب الثاني: صفات ومؤهلات محافظ الحسابات	34
المطلب الثالث: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات	38
المبحث الثاني:الإطار القانوني لمحافظ الحسابات	39
المطلب الأول: حقوق وواجبات محافظ الحسابات	40
المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات	41
المطلب الثالث: أتعاب وتقارير محافظ الحسابات	43
المبحث الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي	46
المطلب الأول: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال	46
المطلب الثاني: دور ومسؤولية محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات	48
المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات وإجراءاته في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية والتبليغ عن حدوثهما	50
خلاصة	54
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات	
تمهيد	56
المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة	57
المطلب الأول: التعريف بالمكتب	57
المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب	58
المبحث الثاني: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات	58
المطلب الأول: تقديم القوائم المالية	58

المطلب الثاني: تقارير محافظ الحسابات	**62**
المطلب الثالث: الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات في المؤسسة	**67**
خلاصة	**70**
خاتمة	**72**
قائمة المراجع	**75**
ملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	قائمة الميزانية	21
02	جدول حساب النتائج(حسب الطبيعة)	23
03	جدول حساب النتائج(حسب الوظيفة)	24
04	قائمة التدفقات النقدية	26
05	جدول تغيرات الأموال الخاصة	27
06	جدول أصول ميزانية المؤسسة	58
07	جدول خصوم ميزانية المؤسسة	59
08	جدول حساب النتائج	60
09	جدول الأصول والخصوم بالنسبة لسنة2017/2016	62
10	جدول الأصول الغير متداولة لسنة 2017/2016	63
11	جدول المخزون قيد التنفيذ لسنة 2017/2016	63
12	جدول الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة لسنة 2017/2016	64
13	جدول م التوافق وما شابها لسنة 2017/2016	65
14	جدول الخصوم الجارية لسنة 2017/2016	65
15	جدول الدخل ومصاريف التشغيل	66

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	الهيكل التنظيمي للمكتب محافظ الحسابات	57

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزان المراجعة لسنة 2017	81
02	ميزان المراجعة لسنة 2017	82
03	ميزان المراجعة لسنة 2017	83
04	ميزان المراجعة لسنة 2017	84
05	كشف حساب المؤسسة لسنة 2017	85

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الرمز	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
SCF	System comptable finance	النظام المحاسبي المالي
IAS	International accounting standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial reporting standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
NAA	Les normes d audit algériennes	معايير التدقيق الجزائرية
IRG	L impôts sur le revenu global	الضريبة على الدخل الإجمالي

مقدمة العامة

مقدمة:

يعتبر النظام المحاسبي المالي العمود الفقري المستمد من معايير المحاسبة الدولية، حيث يعتمد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ، التي تستخدم كإطار يتم الرجوع و الاسترشاد به، قصد تسجيل مختلف العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة. وقد حرص المشرع على أن كل مؤسسة تدخل في مجال التطبيق النظام المحاسبي المالي، بأن يتولى سنويا إعداد القوائم المالية والتي تشمل كل من الميزانية، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، التي تبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة. وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية، فيجب أن يكون إعداد هذه القوائم ذات فائدة لمستخدميها، بالاستناد إلى مبدأ الإفصاح الكامل باعتباره أحد المبادئ المحاسبية ،التي تتطلب أن تصمم وتعد إلى عامة المستخدمين، بشكل يعكس جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة.

وبما أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو توصيل المعلومات المالية والمحاسبية لمتخذي القرارات فإنه من واجب محافظ الحسابات تعزيز المصداقية لهذه القوائم بالشكل الذي يدعم سياسة الإفصاح المناسب ولتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات من قبل مستخدميها ، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة للاهتمام أكثر بتطوير مهنة تدقيق الحسابات لما لها دور فعال في اكتشاف الخطأ أو تحريف قد يرتكب من طرف المحاسب تتحمله الإدارة، لأنها المسؤولة أمام أصحاب المصالح في مدى كفاءتها في تحقيق أهداف المؤسسة وكيفية إدارة مواردها.

1- إشكالية الدارسة:

نظرا لوجود تضارب في مصالح المستفيدين من القوائم المالية ظهر التلاعب في إعداد وعرض هذه القوائم، بشكل يؤثر على مصداقية هذه القوائم المالية، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في ضمان تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لابد من الاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو تأثير المراجعة الخارجية للحسابات على مصداقية القوائم المالية وزيادة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي المالي؟
- كيف يقوم محافظ الحسابات بالتأكد من استمرارية المؤسسة من عدمها؟

• هل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعبر بصدق عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة؟

2_ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

• الفرضية الأولى: إن اعتماد مراجعة خارجية تقوم على مجموعة من المعايير المتعارف عليها والمقبولة عموما، من شأنه تعزيز الثقة في القوائم المالية، وجعلها تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.

• الفرضية الثانية:نعم تعبر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي بصدق عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة.

• الفرضية الرابعة: يستخدم محافظ الحسابات إجراءات التدقيق بشأن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال.

3- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات ، باعتباره أحد أهم آليات الرقابة الخارجية على المؤسسات، التي يمكن الاعتماد عليه للتحقق من مدى تطبيق مبادئ ومتطلبات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الخاضعة له، والمصادقة على صحة الحسابات بهدف إعطاء المزيد من الثقة والمصداقية في القوائم المالية.

4- أهداف الدراسة

إضافة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة واختبار صحة الفرضيات تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دور محافظ الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات.

- إبراز مختلف المسؤوليات التي تقع على عاتق محافظ الحسابات في إطار المهام التي يقوم بها.

- معرفة أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الخاضعة لهذا النظام.

- بيان مدى التزام محافظ الحسابات بالقواعد والأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الخاصة بإعداد وعرض الكشوف المالية.

5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

- **المنهج المستخدم في الدراسة:**

بغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بجميع جوانبه المختلفة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند عرض الجانب النظري من الموضوع والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي ومحافظ الحسابات ،أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام منهج دراسة حالة، من خلال إجراء مقابلات مع محافظ الحسابات وجمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بالموضوع وتحليلها تحليلا موضوعيا لاستخلاص النتائج.

6- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

أ- أسباب ذاتية:

- علاقة الموضوع بالتخصص الدراسة.
- الميول الشخصي نحو المواضيع المحاسبية، والرغبة في تنمية قدراتنا في هذا المجال.

ب- الأسباب الموضوعية:

- موضوع قابل للدراسة والبحث نظرا للدور الكبير الذي يلعبه محافظ الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- قلة الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا الموضوع.

7- إطار الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** انحصر البحث على مكتب محافظ الحسابات (لعبني عقبة) بولاية جيجل .

_**الحدود الزمنية:** تتمثل في المعلومات المقدمة لنا من قبل محافظ الحسابات والمتمثلة في القوائم المالية لسنة 2017/2016.

8_ الدراسات السابقة في الموضوع:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة تناولت موضوع بحثنا من عدة زوايا أهمها:

دراسة محمد لخضر(2018)، دور محافظ الحسابات في تقويم الحسابات في المؤسسة الإقتصادية ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة، المجلد 05(02).

هدفت هده الدراسة إلى معرفة دورمحافظ الحسابات في تقويم مصداقية الحسابات المالية والإجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من أجل إبراز الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، ولتحقيق هدا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، حيث تطرق إلى توضيح مفهوم محافظ الحسابات وإبراز مختلف صفاته ومهامه، إضافة إلى إبراز شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات، أما في الجانب التطبيقي للدراسة فستخدم الباحث منهج دراسة حالة، حيث قام بدراسة وتحليل تقارير محافظ حسابات للمؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات قدم في مختلف التقارير التي اعدها إجابات صريحة وواضحة لمختلف الأسئلة التي تدور في أدهان مختلف مستخدمين القوائم المالية.

دراسة مداح عبد الباسط وسعيدي يحي(2017)، مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، دراسة ميدانية بالجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمه لخضر، الوادي ،العدد 10، الجزء 03.

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، ولتحقيق هدا الهدف استحدم الباحثان المنهج الوصفي التاريخي وذلك لعرض التطور التاريخي للمراجعة في الجزائرو إبراز مختلف عوامل تطور المسؤوليات الواقعة على عاتق محافظ الحسابات، والتعريف بكل من االغش والخطأ في القوائم المالية وأسباب ومبررات حدوثها مع إبراز إجراءات محافظ الحسابات لكشف حدوثها. أما في الجانب الميداني لدراسة فستخدم الباحثان أداة الإستبيان بغرض جمع المعلومات من عينة الدراة المتمثلة في(90) مراجع خارجي. وتوصلت الدراسة إلى أن مهنة المراجعة لها أهمية كبيرة في إضفاء المزيد من الثقة على القوائم المالية للمؤسسة، وأن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية المدنية والجزائية والتأديبية عن الأعمال التي قامت بها المؤسسة.

_ دراستنا الحالية تطرقت إلى دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحابي المالي، حيث استخدمنا للإجابة عن التساؤلات والفرضيات المقدمة منهجين، المنهج الوصفي لتوضيح مختلف جوانب الدراسة ومكوناتها، منهج دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات من أجل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي،والتي توصلنا من خلالها إلى أن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص

الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى، ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية، وأن قيام محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية يعزز ويزيد في الشفافية والمصداقية بها مما يعطي الثقة لمستخدمي القوائم المالية.

9_ صعوبات الدراسة:

يمكننا حصر أهم الصعوبات التي واجهتنا في:

– رفض الكثير من محافظي الحسابات فكرة إجراءنا لتربص تطبيقي مما أدى إلى ضياع الوقت في البحث عن أماكن جديدة.

10– خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاث فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي والذي تناولنا فيه المبحث الأول عرض عام حول النظام المحاسبي المالي، أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان الأسس التي جاء بها هذا النظام ومن تم المبحث الثالث الذي يدور حول نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان الإطار النظري لمحافظ الحسابات ففي المبحث الأول تناولنا أساسيات حول محافظ الحسابات، أما المبحث الثاني الإطار القانوني لمحافظ الحسابات وفي الأخير المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه على مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثالث جاء تحت عنوان دراسة ميدانية على مستوى مكتب محافظ الحسابات الموجود ولاية جيجل.

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: عرض عام حول النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: الأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

تمهيد الفصل:

النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من القواعد والممارسات المحاسبية التي يعتمدها بلد معين، فهو الإطار الذي يشمل القواعد والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، واستخراج البيانات والقوائم المالية. ومن هذا المنظور وبناء على النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر المتمثل في الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي أوجب التفكير في إعادة هيكلة النظام المحاسبي المتوارث عن الاستعمار، والمعروف بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة1957 الذي لم يساير أهداف وطموح اقتصاد الدولة ورغبتها لهذا قامت وزارة المالية سنة1957 بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إعداد مخطط محاسبي جديد، وكان ذلك بمثابة تغيير جذري في هذا المجال وقد عرف هذا الأخير عدة إصلاحات كان أخرها سنة 1998 إلا أنه مع بداية تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركز إلى اقتصاد السوق تماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر أصبح من الضروري تكييف المنظومة المحاسبة الدولية وبذلك تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي منبثق من معايير المحاسبة الدولية ويتوافق معها إلى حدا كبير من حيث الإطار ألمفاهيمي، طرق التسجيل والتقييم وأيضا من حيث عرض القوائم المالية ومدونة الحسابات وحدد أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 01 جانفي2010 لذلك سنتطرق في هذا الفصل إ:

المبحث الأول:عرض عام حول النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني:الأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث:نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

المبحث الأول: عرض عام حول النظام المحاسبي المالي

في هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية النظام المحاسبي المالي، الذي يحتوي على تعريف هذا النظام ونشأته بالإضافة إلى أهميته والخصائص التي يتميز بها، وكذا أسباب وأهداف تبني هذا النظام.

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي ونشأته

في هذا المطلب سنحاول التعريف بالنظام المحاسبي المالي، ومراحل نشأته.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "، حيث يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية بالإضافة إلى مدونة الحسابات كما تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها ويشكل أيضا الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعالجات[1].

الفرع الثاني: نشأة النظام المحاسبي المالي

إن من الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي أنها وضعت أدوات تتكيف مع البيئة الجديدة للجزائر التي تولدت إثر الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات الإرتباطية الجديدة لها خاصة دخولها في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتقدم الملحوظ الذي يميز المفاوضات مع المنظمة العالمية، بالإضافة إلى ذلك الرغبة الملحية في تلبية حاجات المستعملين الجدد للمعلومة المحاسبية والمالية خاصة المستثمرين المحليين أو الدوليين ،الأمر الذي أدى إلى ممارسة ضغطا اقتصاديا على السلطات العمومية لتعجيل بعملية إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة . حيث بدأت الإصلاحات حول المخطط الوطني للمحاسبة خلال سنة2001 ممول من قبل البنك الدولي بالتعاون مع العديد من الخبراء وتحت إشراف وزارة المالية ، وجاءت هذه العملية استجابة إلى تطوير المخطط الوطني للمحاسبة إلى نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة من خلال ثلاث مراحل:

[1]– عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، العدد01، الجزائر، 2014، ص85.

- المرحلة الأولى: تشجيع مجال تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.
- المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة.
- المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

غير أنه في نهاية المرحلة الأولى كان قد سبق وأن وضعت ثلاث خيارات للتطوير تتمثل في:

- الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط الوطني للمحاسبة وتحديد الإصلاحات وذلك بتكييفه مع نشاطات المؤسسة القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة حسب قرار اتخذ بموجب مرسوم وزاري رقم 42 الصادر في أكتوبر 1999 .
- الخيار الثاني: ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية من طرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية.
- الخيار الثالث: هذا الخيار يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبة الدولية.

وقد تم تبني هذا الخيار الأخير من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبة الدولي IAS/IFRS أو مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB.

وبعد عدد من الجهود والاجتماعات تقرر وضع نظام محاسبي ، جاء ذلك في القرار 07 نوفمبر المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الذي تضمن إنشاء النظام المحاسبي المالي، ثم تلته العديد من المراسيم والقرارات نذكر منها:

- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 ، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26 جويلية 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- مرسوم تنفيذي رقم 09_110 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل 07 أفريل 2009، يحدد الشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي[1].

[1]– كتوش عاشور، المحاسبة العامة" أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي" الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص ص52، 53.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص النظام المحاسبي المالي

نذكر في هذا المطلب أهمية النظام المحاسبي المالي والخصائص التي يتميز بها ,

الفرع الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي

يكتسي هذا النظام أهمية كبيرة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المستثمرين وغيرهم حيث تكمن أهميته فيما يلي:

– توفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة إضافة إلى تسهيل قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.

– توضيح المبادئ المالية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي وكذا عند إعداد القوائم المالية من تقلص من حالات التلاعب.

– فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم.

– تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة منها الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيير في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق.

– يساهم في تحسين تسير المؤسسة من خلال فهم أفضل المعلومات التي تشكل أساس اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية .

– توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزون ،إعادة تقييم عناصر الميزانية حساب الإهتلاكات وكيفية معالجة المؤونات وتوحيد المحاسبة بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

– يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.

– يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة[1].

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص منها:

– المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية.

– مخرجات نظام المحاسبة المالية هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي.

– يتم عرض الكشوف والتقييم في نهاية السنة المالية ،وهدف النظام هو قياس أداء ونجاعة المؤسسة.

– يحتوي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم المالية.

[1]– شنوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 12، الجزائر، 2006، ص 64.

– يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات[1].

المطلب الثالث: أهداف وأسباب تبني النظام المحاسبي المالي

سنتعرف في هذا المطلب على الأسباب التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي، وأيضا الهدف من تطبيق هذا النظام.

الفرع الأول: أسباب تبني النظام المحاسبي المالي

يمكن حصر أهم أسباب تبني النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحول دولة الدولة في اليدان الاقتصادي و التجاري من طرف فعال إلى طرف منظم.
- ضغوطات الهيئات الدولية قصد الالتزام بالمعايير المحاسبة الدولية.
- محاولة الجزائر لجلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لتجنيبه مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من خلال الإجراءات من حيث إعداد القوائم المالية[2].
- إيجاد إطار يستجيب للمعايير المحاسبة الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.
- إعطاء ثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية.
- الحاجة إلى معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها.
- إعداد معايير محاسبية مستمدة من معايير المحاسبة الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها[3].
- يشترط عند طلب الاستفادة من أي خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال للمعايير المحاسبة الدولية .
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية[4].

[1]– بغداد عبد الحميد، تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2017، ص 65.

[2]– غنية بن حركو، التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد44، المجلد1، قسنطينة، 2015، ص34.

[3]– الحاج قويدر قورين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث، العدد10، الشلف، 2012، ص272.

[4]– جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص10.

الفرع الثاني : أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة، كونه يستجيب لمختلف احتياطات المهنيين والمستثمرين حيث يساهم في تقديم الملومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبة الدولية بلا شك في تحسين جودتها ويساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق لأنظمة المحاسبة الدولية.
- تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية.
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة .
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- إعطاء معلومة صحيحة وكافية موثوقة بها وشفافة تشجع المستثمرين، تسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بتقديم الممتلكات بشروط السوق .
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق[1].

المبحث الثاني: الأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي أداة أساسية من أجل تنظيم وتصنيف المعلومة المحاسبية ،وذلك وفق مبادئ وقواعد محاسبية معينة وتسجيلها حسب مدونة الحسابات التي نص عليه النظام المحاسبي المالي. بغرض توحيد الممارسة المحاسبية من جهة والوصول إلى أهداف المؤسسة من جهة أخرى ،وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا المبحث.

[1]–بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 11.

المطلب الأول:الفرضيات الأساسية والخصائص النوعية للكشوف المالية

للكشوف المالية خصائص وفرضيات أساسية تقوم عليها سنوضحها فيما يلي:

الفرع الأول :الفرضيات الأساسية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي

- **فرضية الاستمرارية:** يفترض المحاسب عند القياس وإعداد التقارير المالية أن المنشأة مستمرة بمزاولة أنشطتها العادية ، وهي تملك كامل النية في مواصلة الاستغلال بصفة عادية إلى وقت غير محدد، بمعنى أن المنشأة من خلال نشاطاتها تعطي الصورة أنها في حال نشاط دائم ويكون ذلك في طريق تقديم القوائم المالية[1].
- **محاسبة الدورة(التعهد):** وهو أن يتم تسجيل مختلف المبادلات والأحداث على أساس الاستحقاق بمعنى لحظة وقوع هذه المعاملات أو الأحداث وليس عند دخول التدفقات النقدية المرتبطة بها وهي معروضة في القوائم المالية للدورات التي تتعلق بها[2] .

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للكشوف المالية

تتمثل الخصائص النوعية للبيانات المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين وذلك من خلال ما يلي:

- **قابلية المقارنة:** يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة خلال فترة زمنية، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء. حيث تسمح هذه الخاصية بإعلام المستخدمين للقوائم المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة وعن التغيرات التي تحدث[3].
- **قابلية الفهم:** وهي إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة للقوائم المالية هي قابليتها للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية، لهذا الغرض فإن من المفترض أن تكون لدى المستخدمين مستوى عالي من المعرفة في الأعمال المحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية . وعليه فإنه يجب عدم استبعادهم المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.
- **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها ، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إلا إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز. وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية :

[1]–رضوان حلوة حنان، المحاسبة المالية،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 57.

[2]–بلخير بكاري، دروس في المحاسبة المعمقة" حسب النظام المحاسبي المالي"، دون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص14.

[3]–طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 82.

-التمثيل الصادق

-تغلب الجوهر على الشكل القانوني .

-الحياد.

-الحيطة والحذر.

-الشمولية(اكتمال)[1].

• **الملائمة:** أن المعلومة هي ملائمة للقياس أين يمكن أن تؤثر على مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادي. حيث تساعدهم لتقييم أحداث الماضي أو الحاضر أو في المستقبل وأن الملائمة هي مرتبطة بطبيعتها و أهميتها النسبية.

المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من المبادئ المحاسبية التي يتعين على المؤسسات الخاضعة الالتزام بها في إعداد وعرض قوائمها المالية ومن بين هذه المبادئ ما يلي:

• **مبدأ التكلفة التاريخية:** تعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس في التسجيل المحاسبي للإستثمارات،أي يتم تسجيل هذه العناصر بالتكلفة عند تاريخ حيازتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات السعر أو ارتفاع القدرة الشرائية للعملة[2].

• **مبدأ الإفصاح:** هي أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق ، فإذا تم حذف أو استبعاد بعض المعلومات تصبح القوائم المالية مضللة[3].

• **مبدأ استقلالية الدورات:** إن نتيجة كل دورة هي مستقلة عن سابقها وعن تلك التي تليها من حيث الإيرادات و الأعباء، وذلك نتيجة لفرض استمرارية المؤسسة في مزاولة نشاطها لتقسيم حياتها إلى دورات متساوية ولكي تتوصل المؤسسة إلى نتائج دقيقة وكاملة عن أعمالها في نهاية كل دورية[4].

• **مبدأ العرض الكامل:** ويعني هذا المبدأ أنه على المحاسب أن يقوم بنشر كل الأحداث المالية الخاصة بالمشروع خلال الفترة المحاسبية، ولا بد أن يتم نشر هذه المعلومات إما في القوائم المالية أو في صورة ملاحظات ملحقة بتلك القوائم المالية[5].

---

[1]-بلخير بكاري، مرجع سبق ذكره، ص20

[2]- هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، الجزء الأول،الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008،ص14.

[3]-أسامة الحارس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004، ص 40.

[4]-بلخير بكاري، مرجع سبق ذكره، ص 16

[5]-يونس حسن الشريف، يونس محمد أحشاد وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية، 1998، ص 23.

- **مبدأ الثبات:** يتطلب هذا المبدأ عدم تغيير الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتبعة من سنة لأخرى، أي بمعنى أنه يجب أن يستمر المشروع في استعمال نفس الإجراءات والمبادئ لعدة سنوات حتى تسهل عملية المقارنة السنوية بين المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي هذه المعلومات، إذا يمكن تغييرها ولكن لابد أن يشار إلى هذا التغيير حتى لا تصل إلى مقارنات مضللة.
- **مبدأ القيد المزدوج:** أي أن العمليات المالية يجب أن تترجم في السجلات المحاسبية بموجب نظرية القيد المزدوج ، الذي يعني أصلا بتوازن العملية المالية من خلال وجود طرفين يتأثران بنفس المقدار في كل عملية ويشكل هذا المبدأ جوهر العمل المحاسبي نتيجة المزايا الكثيرة التي ترافق استخدامه[1].
- **مبدأ الأهمية النسبية:** ويتعلق هذا المبدأ بمدى أهمية عرض بعض البيانات المالية أو عدم عرضها أو دمجها أو تحليلها أو التفصيل في عرضها فذلك رهن أهمية تأثيرها على قيمة المعلومات الواردة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية[2].
- **مبدأ الحيطة والحذر:** هي التقدير العقلاني للظواهر في ظل شروط عدم اليقين حتى يتم تجنب نقل المخاطر في المستقبل ، ويقتضي هذا المبدأ بعدم الأخذ في الحسبان أية إيرادات من المتوقع أن تتحقق في المستقبل كتسجيل نواتج مستقبلية سوف تحققها المؤسسة مع الاحتياط والأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي يمكن أن تحث مستقبلا انطلاقا من الإعداد وإمكانية مواجهتها . ولا ينبغي تشكيل احتياطات غامضة أو مؤونات مفرطة[3].
- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:** تسعى المؤسسة ذات الطابع الاقتصادي إلى تحقيق الربح من خلال نشاطها المستمر بغية المحافظة على نفسها والعمل على إمكانية تحقيق النمو في نشاطها،إذا أن النفقات التي تقوم بها المؤسسة يراد من وراءها تحقيق عائد يكمن في الإيرادات ويقاس بلوغ أهدافها بقياس تجميع الإيرادات بتجميع النفقات، ويفترض هذا المبدأ أن يتم توجيه أعمال المؤسسة لصالح تحقيق أهدافها المسطرة مسبقا.
- **مبدأ عدم المقاصة:** لا يمكن إجراء أية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات إلا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم ، الأعباء والإيرادات وهذه المقاصة مرفوضة أو مسموح بها من طرف هذا النظام[4].
- **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي عن المظهر القانوني:** يتم تسجيل المعاملات في الحسابات وعرضها في البيانات المالية وفق لطبيعتها وواقعها المالي والاقتصادي، دون الإقتصار على مظهرها القانوني فقط.

---

[1]–عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص29.

[2]–بلخير بكاري، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3]–طواهر محمد التهامي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص75.

[4] - Ahmed H .GOMAA ,INTERNATINAL Dictionary accountancy Audit, DAR safa publishing Distributing, 1st Edition, Amman, 2011, p232.

- **مبدأ قاعدة الوحدة الاقتصادية:** يقوم هذا المبدأ على أساس أن المنشأة بعد اكتسابها الصفة القانونية شخصية معنوية مستقلة عن شخصية المالك أو الملاك، بمعنى أن المؤسسة تعتبر كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك.
- **مبدأ قاعدة الوحدة النقدية:** يقوم هذا المبدأ على أن وحدة النقد هي المقياس الذي يعتمد أساسا لإثبات العمليات المالية في سجلات المحاسبة، كما أن قيمة هذه الوحدة ستبقى في الظروف العادية مستقرة وضمن مستويات مقبولة من التغيير[1].

المطلب الثالث: بنية النظام المحاسبي المالي والكشوف المالية

يشمل هذا المطلب بنية النظام المحاسبي المالي والكشوف المالية المستعملة لتطبيق هذا النظام.

الفرع الأول: بنية النظام المحاسبي المالي

يحتوى النظام المحاسبي المالي على مدونة الحسابات وهي مجموعة من الحسابات المجمعة في فئات متجانسة تسمى بالأصناف وقد قسمت إلى سبعة أقسام نذكرها فيما يلي:

الصنف الأول: الأموال الخاصة :عرف القرار الصادر بتاريخ 23 جوان 1975 المتعلق بطرق تطبيق المخطط المحاسبي الوطني .الملحق الأول الأموال الخاصة "بأنها هي وسائل تمويل العينية أو المنقولة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالك أو المالكين"، بالمعنى المحاسبي المالي فالصنف يوافق الحالة الصافية للمؤسسة. وبمعنى أخر الفرق بين مجموع الإيرادات الموارد والديون وينقسم إلى حسابات ذات الرقمين من هذا الصنف إلى حسابات فرعية[2].

الصنف الثاني: حسابات التثبيتات: يشمل هذا الصنف على مجموعة القيم والأملاك الدائمة التي اشترتها أو أنشأتها أو حازت عليها وتسمى بالأصول الدائمة أو الثابتة[3].

الصنف الثالث: المخزونات: ويمثل المخزون جزء من الأصول المتداولة المشترية من قبل المؤسسة إما البيع أو التحويل إلى إنتاج[4].

---

[1]–محمد مطر،مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص43.

[2]– بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 50.

[3]–خالص صافي صالح، مبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص147.

[4]–حواس صلاح، المحاسبة العامة، غرناطة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2008، ص62.

الصنف الرابع: الحسابات المدينة: وتسمى أيضا بحسابات الذمم ويمثل مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقاتها مع الغير، وتشمل على مجموعتين من الحسابات الأولى هي الأموال التي تمتلكها المؤسسة ولم ستحصلها بعد، أي أنها مازالت بذمة الغير والثانية تمثل الأموال التي تم إستحصالها وتسمى بالأموال الجاهزة أو السيولة النقدية المتوفرة لدى المؤسسة.

الصنف الخامس: الديون: يتضمن هذا الصنف الحسابات التي تبين الالتزامات التي دخلت بها المؤسسة والتزمت بتسديدها إلى الغير ومن ضمنها مثلا القروض وديون الاستثمار، حيث تعتبر من وسائل التمويل التي تلجأ المؤسسة لها عندما تكون مواردها الخاصة غير كافية [1]. كما يشتمل هذا على الضمانات التي تطلبها المؤسسة والتي يجب إعادتها عند تحقيق الشروط المتفق عليها، كذلك ديون المخزون والشراء على الحساب وكافة الديون المتعلقة بمصاريف التسيير والاستغلال والديون المالية والسلف المصرفية.

الصنف السادس: حسابات الأعباء (التكاليف): تتضمن التكاليف كل الممتلكات والخدمات المستهلكة من قبل المؤسسة خلال نشاطها كما تمثل مجموعة من الإستهلاكات والمصاريف وكذا الإهتلاكات والمخصصات المترتبة عن الاستغلال[2].

الصنف السابع: حسابات الإيرادات(النواتج): تشمل الإيرادات المبالغ المستلمة أو التي تستلم كمقابل للمنتجات والأعمال والخدمات التي تقدمها المؤسسة إلى الغير بحكم نشاطها ، بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية دون مقابل وكذلك إنتاج المؤسسة لذاتها[3].

الفرع الثاني: الكشوف المالية

حسب المادة 25 من القانون 11/07 الكشوف المالية الواجب إعدادها من طرف الكيانات الخاصة بهذا القانون هي (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال، جدول تدفقات الخزينة والملاحق).

أولا: تعريف القوائم المالية: هي مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وتعتبر الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات، بحيث يجب أن تتضمن قوائم مالية الترتيبات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ويمكن إبرازها فيما يلي:

_ يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وافية للوضعية المالية والأداء للمؤسسة وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية.

[1]–محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009،ص 145.

[2]–إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة" مطابق للمخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 103.

[3]–شياكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة منفتحة، الجزائر، 2002، ص 186.

_ تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال الدورة المالية والمحاسبية وتعرض بالعملة الوطنية.

ثانيا: أهداف القوائم المالية: الهدف من إعداد القوائم المالية هو تقديم المعلومات الكافية عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية، وهو الأمر الذي يهتم المستخدمين في اتخاذ القرارات ويمكن عرض أهداف القوائم المالية فيما يلي:

_ توفير معلومات حول المركز المالي للمنشأة ، وذلك من خلال تقييم قدرة المنشأة على دفع استحقاقات الموظفين والموردين ومواجهة مدفوعات الفوائد وسداد القروض للمالكين.

_ تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن القوائم المالية تعكس إلى حد كبير الآثار المالية .

_ توفير معلومات حول أداء المنشأة ويقصد بها الربحية والتي تكون مطلوبة من أجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من الممكن أن تكون في المستقبل.حيث أن المعلومات حول الأداء مهمة في التنبؤ في قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من مواردها المتاحة ، كما أنها مفيدة في الحكم على فعالية المنشأة في توظيف موارد أخرى [1].

ثالثا: مستخدمي القوائم المالية:

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى، ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد:

- **إدارة المنشأة:** تعتبر إدارة المنشأة من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية وتهتم الإدارة في هذا الصدد بربحية المنشأة خلال فترة زمنية معينة وقدرتها على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات المتوقع على رأس المال، وذلك على أساس أن هذه المعدلات هيا المحدد الرئيسي لجذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى واستمرارها في أداء واجباتها داخل المؤسسة[2].
- **الموردون والمقرضون:** إن الموردون يهتمون بالمعلومة لأنها تمكنهم من تحديد أن مبالغهم المستحقة قد سيتم سدادها عند الاستحقاق، كما يهتمون بهيكل الأصول المتداولة ونسبة الأصول السريعة من إجمالي هذه

[1]–إبراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الوادي، 2014، ص 46.

[2]–محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 286.

الأصول. أما المقرضون وقد يكونون مؤسسات أو أفراد كحملة السندات فإنهم عندما يقدمون القروض طويلة الأجل يركزون بالدرجة الأولى على القدرة الكمية للمشروع التي تمكنهم من تسديد الفائدة والسندات [1].

- **الموظفون والمستثمرون:** بالنسبة للموظفين نجدهم مهتمون بالمعلومة حول استقرار مرد ودية المؤسسة وأيضا المعلومات التي تمكنهم من تقدير من قدرة المؤسسة من حصولهم منها على مكافآت أو امتيازات فيما يتعلق بالقاعد وكذا فرص التوظيف. أما بالنسبة للمستثمرين فهم بحاجة إلى المعلومات التي تساعدهم في تحديد متى يمكنهم الشراء، الاحتفاظ، البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تسمح لهم بتحديد قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم[2].
- **الدولة وأجهزتها:** تهتم الدولة بتوزيع الموارد ومن تم بأنشطة المؤسسات ، كما تفرض أيضا متطلبات الإفصاح حتى تصنف أنشطة المؤسسات من تحديد السياسات الجبائية.
- **الزبائن:** نجد أن الزبائن يهتمون بالمعلومة حول استمرارية المؤسسة خصوصا عندما تكون لديهم علاقات معها على المدى الطويل أو مرتبطون معها[3].

رابعا: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات للمتعاملين الاقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي والمتمثلة في الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة ،جدول تغير الأموال الخاصة وملاحق.

1: الميزانية (قائمة المركز المالي):

أ: تعريف الميزانية: يمكن تعريف الميزانية بأنها عبارة عن قائمة تبين أصول وخصوم المؤسسة في تاريخ معين وأحيانا تسمى هذه القائمة بالمركز المالي أو قائمة الحالة المالية[4].

ب:محتوى الميزانية: تحتوي قائمة الميزانية على جانبين هما الأصول والخصوم .

- الأصول: هي ما تمتلكه المؤسسة وله قيمة نقدية أو هي مجمل الممتلكات التي تعتبر ملكا للمؤسسة في لحظة زمنية معينة أو الاستخدامات التي تمت من خلال الموارد وتصنف الأصول حسب درجة سيولتها إلى:

[1]– مؤيد راضي خنيفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية" مدخل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 70.

[2]– طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3]– بلخير بكاري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[4]–سليمان مصطفى الدلاهمه، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الطبعة الأولى، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 136.

– الأصول غير جارية: وتشمل الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات كالممتلكات(أراضي ، مباني، الأصول المالية كالسندات ...الخ)، بالإضافة إلى الموجودات ذات الطبيعة غير الملموسة مثل شهرة المحل براءة الاختراع وغيرها ويشير هذا النوع من الأصول بأنه طويل الأجل.

– الأصول الجارية: تتمثل في النقديات وما يعادلها الزبائن والمدين المخزونات .إضافة إلى البنود الأخرى التي من المحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استهلاكها إما خلال الدورة التشغيلية أو خلال السنة[1].

- الخصوم: هي تلك الموارد ورؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة أو هي ما يستحق للغير مثل أوراق الدفع وحسابات الدائنين حيث تصنف الخصوم حسب درجة استحقاقها إلى:

– الأموال الخاصة: وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية والغير جارية وتضم كل من رأس المال ،الاحتياطات، فارق التقييم ،الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية .

– الخصوم الغير جارية : هي الأموال التي تحتاجها المؤسسة لفترات طويلة أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا أو هي الالتزامات التي لا يتم تسديده خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة.

– الخصوم الجارية : هي الالتزامات الواجبة الدفع خلال الدورة الاستغلالية أو خلال ألاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال وتتضمن الذمم الدائنة والقروض قصيرة الأجل[2].

[1]– عاشور كتوش، المحاسبة العامة" أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي المالي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013ن ص 37.

[2]– شكراوي سعاد، دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر، جامعة جيجل، 2016، ص 14.

جدول رقم 01: جدول يمثل قائمة الميزانية:

الأصل	ملاحظة	إجمالي	إهتلاك رصيد	N	N-1	الخصوم	ملاحظة	N	N-1
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء تثبيتات معنوية تثبيتات عينية تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل						رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره علاوات احتياطات فارق المعادلة النتيجة الصافية ترحيل من جديد الخصوم الغير جارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصد لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الأصول الغير جارية						مجموع الخصوم الغير جارية			
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الموجودات وما						الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			

شابهها الأموال الموظفة والأصول مالية الجارية الأخرى الخزينة								
مجموع الأصول الجارية					مجموع الخصوم الجارية			
المجموع العام للأصول					للخصوم مجموع العام			

المصدر: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد19 ،الصادرة بتاريخ 25 مارس2009، ص 38.

2: جدول حسابات النتائج :

هو عبارة عن وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج الملحقة خلال الدورة المحاسبية الجارية، ويتضمن عناصر مرتبطة بتقييم الأداء. ويسمى أحيانا بقائمة الدخل أو قائمة الربح في بعض المراجع، وعادة ما يهتم المستخدمين بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات، فهي تقدم للمستثمرين المعلومات التي تساعدهم فيما يتعلق بالتدفقات النقدية .

المعلومات التي تحتوي عليها جدول حساب النتائج هي حوصلة الأعباء حسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي القيمة المضافة الفائض الخام للاستغلال.

_ منتجات الأنشطة العادية.
_ المنتجات المالية والأعباء المالية.
_ أعباء المستخدمين.
_ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
_ المخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة.
_ نتيجة الأنشطة العادية.
_ العناصر غير العادية منتجات وأعباء.
_ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .
_ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة[1].

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة" وفقا للمعايير المحاسبة العامة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 57.

جدول رقم 02: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	المبلغ المدين	مبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورات السابقة
المبيعات				
التغير في المخزون				
إنتاج المؤسسة لذاتها				
إعانات الإستغلال				
إنتاج الدورة(1)				
مشتريات مستهلكة				
خدمات خارجية				
خدمات خارجية أخرى				
إستهلاكات الدورة(2)				
القيمة المضافة(3)				
إعانات المستخدمين				
ضرائب ورسوم				
فائض الاستغلال الإجمالي(4)				
إيرادات وظيفية أخرى				
أعباء وظيفية أخرى				
مخصصات إهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة				
استرجاع أعباء الدورات الأخرى				
النتيجة الوظيفية(5)				
إيرادات مالية				
أعباء مالية				
النتيجة المالية(6)				
النتيجة العادية قبل الضريبة				
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية				
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية				
إجمالي إيرادات النشاطات العادية				

إجمالي أعباء النشاطات العادية				
النتيجة الصافية للنشاطات العادية(7)				
إيرادات استثنائية **أعباء استثنائية**				
النتيجة الغير عادية(8)				
النتيجة الصافية للدورة(9)				

الجدول رقم 03: جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	مبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورات السابقة
رقم الأعمال تكلفة المبيعات				
الهامش الإجمالي				
إيرادات أخرى وظيفية تكاليف تجارية أعباء إدارية أعباء أخرى وظيفية				
النتيجة الوظيفية				
الأعباء حسب طبيعتها مصاريف المستخدمين مخصصات إهتلاكات				
أعباء حسب طبيعتها				
إيرادات مالية مصاريف مالية				
النتيجة العادية قبل الضريبة				
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية تغير الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية				
النتيجة الصافية للأنشطة العادية				
أعباء استثنائية				

إيرادات استثنائية				
النتيجة الصافية للنشاط				
عناصر أخرى خاصة بالحسابات الملحقة				

المصدر: شعيب شنوف،المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص ص 84،85.

3: قائمة التدفقات النقدية :

أ: تعريف قائمة التدفقات النقدية: هي عبارة عن قائمة مالية تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة خلال السنة المالية . والهدف منها هو إعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغير الطارئ على نقدية الشركة خلال فترة من الزمن ، كما تهدف أيضا إلى تزويد المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة كما يمكن لهؤلاء المستخدمين من خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية:

– الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي

تقيم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح.

– تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

– تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية[1].

ب: مضمون قائمة التدفقات النقدية : حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب عليها أن تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة أساسية هي:

- **الأنشطة التشغيلية:** يكتسب هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية أهمية خاصة حيث تعتبر أهم نشاط منتج للإيرادات في المنشأة، لذا فالأنشطة التشغيلية ستضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال فترة مالية.
- **الأنشطة الاستثمارية :** تضم الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل.
- **الأنشطة التمويلية:** هي كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة، والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية والخارجية[2].

[1]– نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، دار الفكر للناشرون، عمان، 2013، ص 342.

[2]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الجدول رقم 04: قائمة التدفقات النقدية

البيان	ملاحظة	الدورة N	الدورة N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية:			
تحصيلات من الزبائن			
مدفوعات من الموردين والمستخدمين			
فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة			
ضرائب مدفوعات على النتائج			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثنائية			
تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة العادية (1)			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية			
مدفوعات على شكل تجهيزات مادية أو معنوية			
متحصلات على تنازلات التجهيزات المادية أو المعنوية			
مدفوعات على شراء تجهيزات مالية			
متحصلات على تنازلات عن تجهيزات مالية			
فوائد محصلة على التوظيفات المالية			
أرباح الأسهم والحصة في النتائج المستلمة			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية(2)			
تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من جراء إصدار الأسهم			
أرباح أسهم وتوزيعات أخرى			
تسديد القروض والديون المشابهة الأخرى			
تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية(3)			
أثر تغيرات معدل الصرف على السيولة وما يعادلها			
تغيرات الخزينة للفترة(1+2+3)			
الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة			
الخزينة وما يعادلها عند غلق الدورة			
تغيرات الخزينة للفترة			

المصدر: هوام جمعة، المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2010، ص 267.

4:جدول تغير الأموال الخاصة:

يمثل جدول تغيرات الأموال الخاصة رأس المال حالة تحليله لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، حيث أن هذه القائمة هي حلقة ربط بين حساب النتائج والميزانية، كما أنها تبرز التغيرات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من بداية الدورة المالية حتى نهايتها. ولقد بين النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب الإفصاح عنها في هذه القائمة وتخص الحركات المرتبطة بما يلي :

- النتيجة الصافية للسنة المالية.

- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال .

- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، السديد).

- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية [1].

ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم(5): جدول تغيرا الأموال الخاصة

تغيرات الأموال الخاصة	ملاحظة	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فارق إعادة التقييم	احتياطات النتيجة
رصيد نهاية السنة N-2						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حساب النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
النتيجة الصافية للنشاط						
رصيد نهاية السنةN-1						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم التثبيتات						

[1]- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 79.

أرباح أو الخسائر غير مدرجة في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 12/31						

المصدر: شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 89.

5: الملاحق

تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النتائج خاصة بالقوائم المالية . كما تحتوي على الطرائق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم، ومن أمثلة هذه القوائم:

– قائمة القيمة المضافة وتبيين القيمة المضافة التي حققها المشروع ،المدخلات التي استخدمها خلال فترة مالية معينة.

– القوائم المعدلة بأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار وهي قوائم ملحقة بالدخل والميزانية العمومية معدة على أساس التضخم لتعكس نتيجة عمل المشروع ومركزه المالي بصورة تتناسب مع ذلك[1].

المبحث الثالث:نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

إن النظام المحاسبي المالي الذي يطبق في الجزائر جاء كتقريب للممارسة المحاسبية الجزائرية مع الممارسات المحاسبية العالمية، وقد شرعت الجزائر في تطبيقه منذ بداية سنة 2010 هذا وحدد النظام المحاسبي المالي في مضمونه الكيانات الملزمة بتطبيقه وكذا كيفية تطبيقه وكل ذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه وهذا ما سنعرضه ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل الانتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

لقد بدأت المؤسسات الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في 01 جانفي 2010، وفقا للأمر رقم02 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر2009 ، والمتعلق بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي وبالاعتماد على الجريدة الرسمية كمصدر رئيسي للنظام فقد جاء اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) في المؤسسة

[1]– نعيم دهمش، محمد أبو نصار وأخرون،مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 35.

الجزائرية بداية في سنة 2010 كمرحلة انتقالية خلال هذه السنة وهو ما جعل التسجيلات المحاسبية تتم على جانب وفق المخطط المحاسبي الوطني وكذلك من جانب أخر على النظام المحاسبي المالي وهذا بتسجيل العمليات اليومية وفق المخططين فبداية التطبيق جاءت بمقارنة حسابات المطبقة سابق بالحسابات الجديدة المعتمدة في (SCF) أي بصياغة ترجمة الحسابات وهذه العملية تخللها بعض الغموض، وكذلك الأخطاء في البداية مثل الحساب المعتمد لتسجيل ضريبة(TVA) والمدرج حسب (SCF) في (ح/445) لكن الخطأ وقع بتسجيله في(ح/442) لكن الأمر أستدرك فيما بعد مع التسجيلات وبذلك فان المرحلة الانتقالية لتطبيق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010في المؤسسة ارتكزت على:

– وضع مخطط محاسبي (SCF)خاص بالمؤسسة.

– إرسال (تحويل)الحسابات من (PCN) إلى (SCF).

– التدقيق في العمليات الحسابية.

فتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة في سنة 2010 جاء متأخرا وكان تقريبا مع بداية شهر جوان وذلك لعدة أسباب مهنا:

– تأخر إعداد المخطط المحاسبي الجديد الخاص بالمؤسسة الجزائرية.

تأخر اقتناء برنامج التسجيل وفق (SCF) إلى غاية جوان .

– تأخر إقفال الأعمال بالقوائم المالية لسنة2009 إلى فترة متأخرة جدا (إلى غاية شهر أفريل).

وبغرض تحقيق عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي يجب على الكيانات متابعة الخطوات التالية:

- إعداد جدول إرسال من حسابات المخطط المحاسبي الوطني وحسابات النظام المحاسبي وضمان مجاميع ميزان الدخول.
- إجراء إعادة ترتيب الحسابات في درجات وفصول مثل الواردة في النظام المحاسبي المالي.

الشروع في إعادة معالجة الحسابات ابتداء من سنة 2009حسب أحكام النظام المحاسبي المالي المذكورة فيما يلي:

- احتساب بعض عناصر الأصول والخصوم توافق شروط المحاسبة والتي لم تكن محتسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني.

- تقييم كل عناصر الأصول والخصوم حسب الأحكام الواردة في النظام المحاسبي المالي[1].

المطلب الثاني: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد و الأهداف المرجوة من تطبيقه

قد حدد المشرع مستعملو المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي الجديد والأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد:

الفرع الأول: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري والمتمثلين في المؤسسات العمومية وشبه العمومية أو الاقتصاد المختلط وكذلك التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات السوقية أما مستعملو المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي الجديد هم المسيرين،أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية للمؤسسة بالإضافة إلى أصحاب رؤوس الأموال (مساهمين، بنوك) إضافة إلى الإدارة الضريبية والتأمين والجمهور ،موردين زبائن وعمال.

الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من تطبيقه:

هناك العديد من الأهداف من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.

– العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

– جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

– يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل فاعلين في السوق.

– إعطاء معلومات صحيحة وكافية موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

– يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.

[1]–ياسين بوشارف، أثر تبني النظام المحاسبي المالي على تنظيم مهنة المراجعة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة جيجل، 2019، ص ص 23،24.

– النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط[1].

المطلب الثالث: متطلبات ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

سنتعرف على المتطلبات المعوقات التي واجهها النظام المحاسبي المالي الجديد .

الفرع الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

إن العمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية المجسدة في النظام المحاسبي المالي ابتداء من سنة2010 يتطلب جهودا كبيرة لعملية تحضير تطبيقه إذا تتمثل عملية المرور إلى النظام المحاسبي المالي والإفصاح وفق ما يقتضه هذا الأخير بمثابة ثورة ثقافية في الإطار المحاسبي الجزائري، وتحديا بالنسبة للمؤسسات للتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد حيث يتطلب العمل على تحضير المحيط الذي ينشط فيه المؤسسات وكذا تحضير الممارسين للمهنة يتبعه في ذلك تكييف الأطر التشريعية وخاصة الجبائية منها لتتماشى مع النظام الجديد ويمكن تحديد أهم هذه التحديات في نقطتين هما:

_ إعادة تنظيم المؤسسات من خلال إعادة هيكلة وتحديث أنظمة معلوماتها بما يسمح بتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي والوصول إلى تقديم وتصميم مخرجاتها الأساسية المتمثلة في القوائم المالية.

_ تهيئة محيط المؤسسة لاستيعاب المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي عن طريق توفير الشروط والمقومات التي تسمح ب:

- توفير الهيئات التي تمكن من تأمين المعلومات والبيانات التي يقضيها الاعتماد على محاسبة خلاقة وتتأسس على القدرة وعلى الحكم والتقييم ما تستهدفه المؤسسة من سياسات مستقبلية.
- توفير خلايا ومراكز الكفاءات وتكوين الخبرات في طرق ونماذج التقدير والتقييم بما يسمح بتنفيذ متطلبات المعالجة المحاسبية الجديدة للنظام المحاسبي المالي ووضعها قيد التطبيق[2].
- تكوين مختلف مستعملي البيانات المالية من مسيرين ومستثمرين وغيرهم بغرض إعطائهم القدرة على قراءتها وفهمها واستغلاله.

[1]– أيت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر" تحديات وأهداف"، مداخلة في المحور الثاني، جامعة بومرداس، ص 26.
[2]– بغداد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفرع الثاني: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد:

يواجه النظام المحاسبي تتمثل في:

- عدم تماشي المنظومة التعليمة للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق، فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه وتكوين الأساتذة والمؤطرين.
- صعوبة استخراج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.
- انعدام المراجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره.
- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام.
- غياب السوق المالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر[1].

[1]– عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

خلاصة:

من خلال دراسة النظام المحاسبي المالي نستنتج أنه نظام لتنظيم المعلومة المالية و المحاسبية للمعاملات التي يقوم بها الكيان، وهو النظام الذي عوض المخطط المحاسبي المالي لسنة 1975،وقد كان من أهم أسباب تبني الجزائر لهذا النظام هي النقائص التي صادفت الكيانات أثناء تطبيقها للمخطط المحاسبي الوطني،وكذا التوجيهات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في الاقتصاد الوطني وتقريب ممارستها مع المعايير المحاسبة الدولية، هذا وقد سعت الجزائر من خلال ذلك إلى وضع قواعد وأسس محاسبية تتماشى مع الممارسة المحاسبة الدولية،كما وضعت عدة إجراءات للتسهيل على الكيانات الانتقال وتطبيق هذا النظام وتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه وتمكين الكيانات على تقديم معلومات تعكس الصورة الصادقة والوافية عن وضعيتها المالية.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمحافظ الحسابات

المبحث الأول : أساسيات حول محافظ الحسابات

المبحث الثاني : الإطار القانوني لمحافظ الحسابات

المبحث الثالث : مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

تمهيد الفصل :

لقد بدأت الحاجة إلى محافظ الحسابات عند انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها وذلك نظرا لاستقلاليتهم وخبرتهم في مهمتهم ، التي تحكمها مهنة التدقيق الدولية بفرض مبادئ لممارسة المهنة، وليتمكن محافظ الحسابات من تولي مهمة التدقيق والمصادقة على عدالة القوائم المالية عليه الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية، وقياس مدى فاعليته إذا يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف فيه، وتحديد مواقع الانحرافات عن القوانين واللوائح التشريعية والإجراءات الموضوعية، للتأكد من صحة المعلومات والبيانات المحاسبية وذلك بأتباع أساليب وإجراءات وطرق منهجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك لضمان تحقيق الهدف الرئيسي لعملية التدقيق والمتمثلة في إبداء الرأي حول القوائم المالية عن إصدار التقرير في نهاية عملية التدقيق.

حيث سنقوم بتقديم دراستنا النظرية المتمحورة أساسا حول محافظ الحسابات التي توضح دوره في المؤسسة وأهم المسؤوليات التي تترتب عليه والمهام الواجب عليه ممارستها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول محافظ الحسابات

المبحث الثاني:الإطار القانوني لمحافظ الحسابات

المبحث الثالث:مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: أساسيات حول محافظ الحسابات

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم محافظ الحسابات وشروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات بالإضافة إلى الصفات التي يجب أن يتحلى بها خلال ممارسته مهنة محافظ الحسابات، وكذا كيفية تعينه وموانع تعيينه.

المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات

من خلال مطلبنا هدا جمعنا عدة تعار يف لمحافظ الحسابات وتطرقنا للشروط اللازمة لممارسة مهنة محافظ الحسابات.

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات

عرفت المادة22 من القانون01.10 المؤرخ في2010/07/11 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد محافظ الحسابات على أنه" كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات ،وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به."

وعرف القانون التجاري من خلال المادة 715 مكرر (4) محافظ الحسابات أو مندوب الحسابات على " من بين المهنيين المسجلين في جدول المصف الوطني وتتمثل مهمتهم الدائمة في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية لشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها".

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل مسجل في الجدول المصف الوطني لمحافظي الحسابات ، ذو كفاءة علمية ومهنية يقوم بتدقيق حسابات المؤسسات والمجمعات من أجل إبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة وصدق قوائمها المالية. حيث أنه على كل شخص يريد ممارسة مهنة محافظ الحسابات سواء كان شخصا معنويا أو طبيعي لابد من توفر مجموعة من الشروط والمؤهلات تمكنه من أداء مهمته [1].

[1]– كتوش عاشور، مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2007، ص 87.

الفرع الثاني: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

- أن يكون حائز على الجنسية الجزائرية.
- التمتع بجميع الحقوق المدنية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة عمديه من شأنها أن تخل بالشرف لاسيما الجنايات والجنح المنصوص عليها في التشريع.
- أن يكون مسجلا بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- تأدية اليمين المنصوص عليها بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية:"**أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف،والله على ما أقول شهيد**"[1].

المطلب الثاني: صفات ومؤهلات محافظ الحسابات

لمحافظ الحسابات مجموعة من الصفات والمؤهلات التي يجب توفرها نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: صفات محافظ الحسابات

صفات محافظ الحسابات التي ينبغي أن يتحلى بها، بالإضافة إلى الإلمام بالمعلومات المرتبطة بعمله منها:

- أن يكون محافظا على أسرار العميل الذي يدقق أعماله وأن لا يقوم بالإفصاح عنها.
- أن يكون حرا غير تابعا لأي جهة إلا لضميره وأن يهتم بمصلحة عمله على مصلحته الشخصية.
- أن يكون علميا ومواكبا لما هو جديد في القوانين والتشريعات.
- أن يتصف بالصبر ،حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي إلى الملل.
- أن يكون لبقا في التعامل وأن يكون قادرا على التعبير بكل وضوح.
- أن يكون أمينا وواقعيا ومستقل في رأيه.
- بالإضافة إلى ذلك أن لا يقبل عمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته[2].

[1]– بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 6.

[2]– إيهاب نضمي، هاني العرب، تدقيق الحسابات" الإطار النظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص 34.

الفرع الثاني: مؤهلاته

تضافرت جهود المشرعين والمنظمات المهنية على إرساء وجود وضرورة الكفاية في التأهيل العملي وتدريب عملي لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق،حتى فرضت معظم الدول عقد امتحان مستوى دقيق لمن يرغب في ممارسة هذه المهنة وقد حدد قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم73 لسنة2003 في المادة 22 مجموعة من المؤهلات التي يجب توفرها وهي:

يجب أن يكون يتمتع بالجنسية أي أن يكون جزائري الجنسية وتكون له الأهلية الكاملة والكافية لمزاولة هذا النشاط، وأن لا يكون محكوما عليه بجناية أو جنحة مخلة بالأخلاق والأمانة وأن يكون حاصلا على أحد المؤهلات التالية:

- شهادة جامعية تخصص محاسبة.
- شهادة كلية تخصص محاسبة.
- شهادة جامعية في أي من التخصصات ذات العلاقة بالمهنة على أن يتضمن الحد الأدنى من الموارد المتعلقة بالمحاسبة.
- شهادة في المهنة من المعاهد المهنية للمحاسبين أو ما يماثلها.
- أن يستكمل متطلبات التدريب المنصوص عليها في القانون.
- أن يجتاز الامتحان الذي تجريه لجنة الترخص[1].

المطلب الثالث: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات

سنحدد في هذا المطلب كيفية تعيين محافظ الحسابات، بالإضافة إلى موانع التي تجعله لا يمارس هذه المهنة.

الفرع الأول: تعيين محافظ الحسابات

حسب المواد 26،27 من القانون رقم 01.10 تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم وتحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاثة

[1]– محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز للمعرفة العلمية لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 61.

سنوات وفي حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتعين عليه إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك[1].

الفرع الثاني: موانع تعيين محافظ الحسابات

حددت المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في الحالات التالية:

- كل نشاط تجاري،لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية.
- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني.
- كل عهدة إدارية أو عضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري.
- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس المؤسسة أو الهيئة.
- كل عهدة برلمانية أو انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.
- كما لا يتنافى مع ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية.

كما يمنع على محافظ الحسابات القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير.

- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.
- شغل منصب مأجور في المؤسسة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من انتهاء عهدته وزيادة على ذلك يمنع على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- أن يمارس وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها[2].

المبحث الثاني:الإطار القانوني لمحافظ الحسابات

حتى يستطيع محافظ الحسابات أداء عمله بكفاءة وفاعلية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ماله من حقوق وسلطات وما عليه من واجبات ومسؤوليات وفقا لما تقضى به قواعد ومبادئ المراجعة وسنتطرق إلى هذه الحقوق والوجبات .

[1]– خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 112.

[2]–سرين حشيشي، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 14.

المطلب الأول: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

سنتطرق في هذا المطلب إلى الحقوق والواجبات التي تقع على عاتقه.

الفرع الأول: حقوق محافظ الحسابات

تتمثل حقوق المراجع الخارجي في المجالات والنواحي التالية والتي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب ما أن يتمتع به من سلطات تساعده في انجاز برنامج مراجعته وتحقيق أهدافه بدرجة عالية من الفاعلية:

- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة وحق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل ونشاط الشركة.
- حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في الشركة في أي مستوى إداري لتوضيح أمر ما لم يصل المرجع إلى تفسير واضح.
- من حقه أيضا فحص وتدقيق الحسابات والسجلات وفقا للقوانين من ناحية ووفقا لما تقضى به القواعد والمبادئ المحاسبة المتعارف عليها من ناحية أخرى من خلال المراجعة المحاسبية إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المجموعة المستندية.
- كما أنه يقوم أيضا بجرد الخزائن في الشركة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد مثلا من الأوراق المالية(أسهم وسندات محفوظة فيها أو أوراق النقدية وفئاتها المختلفة.
- حق مراجعة وفحص باقي أصول الشركة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على الشركة كما له الحق الاتصال بدائني الشركة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.
- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير أي في حالات الاستعجال.
- كما يمكنه حضور اجتماعات الجمعية العامة وذلك لتقديم تقرير المراجعة وعرضه ومناقشتيه والرد على أي استفسارات حول جوانب التقرير[1].

الفرع الثاني: واجبات محافظ الحسابات

مقابل الحقوق التي ذكرناها أعلاه هناك واجبات محددة يجب على المدقق أن يلتزم بها عند أداء الخدمات المهنية وهذه الواجبات وردت في بعض مواد قانون الشركات 22 لعام 1997 وأهمها:

- تدقيق أعمال الشركة وهنا يجب على المدقق القيام بما يلي المادة193 :

-مراقبة أعمال الشركة.

[1]- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 61.

-تدقيق حساباتها وفقا لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العملية والفنية.
-فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.

- حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.
- التدقيق والتحقق في أصول وخصوم الشركة.
- الالتزام بأصول المهنة[1].

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

لمحافظ الحسابات عدة مهام ومسؤوليات نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: مهام محافظ الحسابات

لمحافظ الحسابات مهام دائمة ومهام خاصة.

أولا: المهام الدائمة: من بين هذه المهام نجد أنه يقوم بالمصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، بالإضافة إلى أنه يشهد أن حسابات السنوية للشركة منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية للشركات والهيئات،يبدي رأيه حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة كما يقوم بإعلام المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه وأطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة[2].

ثانيا: المهام الخاصة : في حالة تحويل شركات المساهمة يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير يشهد فيه أن الأصول تساوي على الأقل رأسمال الشركة، وهذا التقرير هو الذي يتخذ على أساسه قرار التحويل، حيث أنه في حالة الاندماج أو الانفصال يقدم مجلس الإدارة أو القائمين بالإدارة هذا المشروع وملحقاته إلى محافظي الحسابات لكل واحدة من الشركات المساهمة في العملية قبل45 يوما على الأقل من انعقاد جمعية الشركاء المساهمين أو المدعوين للنظر في هذا المشروع،حيث يقدم محافظو الحسابات تقرير عن طرق الإدماج وخاصة عن مكافأة الحصص المقدمة للشركة. كما جاء في المادة 23يقوم محافظ الحسابات أيضا بتقدير شروط إبرام

[1]- حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 97.

[2]- تمار خديجة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، العدد الثامن، 2017، ص 436.

الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة [1].

الفرع الثاني: مسؤوليات محافظ الحسابات:

تتلخص مسؤولية محافظ الحسابات في أن يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة، وفحص القوائم المالية وإبداء رأيه الفني المحايد حول مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمؤسسة ،وعلى نتيجة أعمالها وتقع على عاتق محافظ الحسابات العديد من المسؤوليات منها المدنية الجنائية والتأديبية نوضحها فيما يلي:

أولا: مسؤولية المدنية: إن محافظ الحسابات يعد مسؤولا مدنيا تجاه المؤسسة وتجاه الغير وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء وتقصير، مع إثبات أن الضرر ناتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الأخطاء وذلك التقصير [2].

ثانيا: المسؤولية الجزائية: إن ما يميز المسؤولية الجزائية عن المسؤولية المدنية أن المرجع لا يكون مسؤولا عن الأخطاء المنسوبة إليه إلا إذا توفر الركن الشرعي، وتعتبر المسؤولية الجزائية بأنها المسؤولية التي يتحملها المراجع بحكم القانون إذا توفر القصد الجنائي أي عمله بالجريمة ومشاركته فيها، كأن يتعمد مثلا في إعداد تقرير كاذب بنتائج المراقبة، أو يتعمد إغفال وقائع في تقريره الموجه للجمعية العامة بهدف الأضرار بمصالح أعضائها. ووفقا للمادة (62)من القانون10_01 يتحمل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني [3].

ثالثا: المسؤولية التأديبية: نصت المادة 63 من القانون01.10 المتعلق بالمهن الثلاث: يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم،عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم. وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها إلى:

- الإنذار.
- التوبيخ .

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب1431 الموافق ل29 يونيو2010 ، العدد42، ص 7.

[2]– خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات" الناحية النظرية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 173.

[3]– خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات" الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان ، 2004، ص 123.

- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة أشهر.
- الشطب من الجدول[1].

المطلب الثالث: أتعاب وتقارير محافظ الحسابات

سنحدد في هذا المطلب أتعاب محافظ الحسابات جراء القيام بعمله وأهم التقارير التي يطبقها في أداء مهنته وكيفية إعدادها.

الفرع الأول: أتعاب محافظ الحسابات:

عادة تحدد أتعاب محافظ الحسابات بواسطة الجهة التي قامت بتعيينه بالاتفاق معه حيث تذكر الأتعاب في العقد المبرم بين العميل ومحافظ الحسابات بالإضافة للخدمات المطلوبة والمدة الزمنية التي يغطيها العقد ومن العوامل التي يعتمد عليها في تحديد أتعاب محافظ الحسابات لقاء أداءه لمهامه ما يلي:

- نظام الرقابة الداخلية المطبقة،حيث أن النظام الجيد الكفء يؤدي لتقليل الأخطاء وبالتالي تصنيف مدى الإجراءات التي يقوم بها المراجع ومن ثم زمن والجهد المبذول مما يقلل تكلفة تنفيذ عملية المراجعة.

- حجم الشركة وطبيعة نشاطها.

- استخدام أسلوب العينات الإحصائية في عملية المراجعة والذي يساعد في سرعة انجاز العمل ومن ثم تقليل تكلفة عملية المراجعة ويتم استخدام أسلوب العينات الإحصائية في ظل وجود نظام للرقابة الداخلية كفؤ وفعال.

- درجة الآلة المستخدمة في النظام المالي وتعقد عمليات الشركة وبالتالي ضرورة وجود تخصصات مختلفة لإتمام عملية المراجعة مما يؤدي إلى زيادة التكلفة.

- درجة المخاطرة من وجهة نظرا المراجع حيث أن زيادتها تؤدي لتوسيع نطاق الإجراءات وبالتالي زيادة الوقت المستغرق في عملية المراجعة وارتفاع التكلفة والجدير بالذكر بأن درجة المخاطرة تتناسب عكسيا مع كفاءة نظام الرقابة الداخلية[2].

[1]- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة" الناحية النظرية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 95.

[2]- زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 137.

الفرع الثاني: تقارير محافظ الحسابات:

يقوم عمل المراجع على إعداد التقرير الذي يعتبر حوصلة لما قام به من عمليات ورقابة ولما سجله من نقاط سواء كانت ايجابية أو سلبية،وسيتوجه هذا التقرير إلى مستخدمي المعلومات المالية الذي يعبر لهم عن المركز المالي للكيان محل المراجعة من خلال دراسة ما جاء في هذا التقرير والذي يمكن تصنيفه إلى:

أولا:أنواع التقارير:

1: التقرير العام والتقرير الخاص: يقصد بالتقرير العام ذلك التقرير الذي يعده مراجع الحسابات ويتم استخدامه من قبل جميع الأطراف الخارجية وبصفة خاصة المساهمين من ذوي المصلحة في المنشأة التي يخصها هذا التقرير وهو ينطوي على رأي عام في القوائم المالية لهذه المنشأة، أما التقرير الخاص فيقصد به ذلك التقرير الذي يعد لإبداء رأي خاص في مجال أو جانب معين ومثل هذه التقرير لا تخضع لمتطلبات النشر العام كما في حالة التقرير العام ومن أمثلة هذه التقرير ،التقرير التي تعد عن القوائم المالية للمشروعات التي لا تهدف إلى الربح وتتبع نظاما محاسبيا يختلف عن ذلك الذي تتبعه المنشآت التجارية والصناعية والمالية التي تهدف إلى الربح مثل المستشفيات والمجمعات...الخ كذلك التقارير التي تعد عن القوائم المالية الخاصة بمشروعات تحتفظ بحساباتها على أساس محاسبي غير كامل أو على أساس نقدي إضافة إلى التقارير التي تعد لأغراض معينة مثل التقارير التي تطلبها جهات حكومية وبشكل معين.

2: التقرير المختصر والتقرير المطول: ويقصد بتقرير المختصر هو التقرير الذي يعده المراجع ويبين فيه بصورة مختصرة مسؤولياته ونطاق الفحص الذي قام به ورأيه في القوائم المالية محل الفحص، حيث يرفق هذا التقرير بالقوائم المالية المنشورة حيث يعتبر جزأ منها أما بالنسبة للتقرير المطول فهو ذلك التقرير الذي يقدم لإدارة المنشأة ويشمل بجانب عناصر التقرير المختصر على تفاصيل تحليلية للقوائم المالية وبيانات إحصائية وتعليقات إلى جانب معلومات قد تكون ذات طبيعة غير محاسبية ، حيث يصف المراجع في هذا التقرير نطاق مراجعته بصورة تفصيلية كما يبين بوضوح موقفه بالنسبة للبيانات التي تظهر في التقرير المفصل وعند إعداده للتقرير يجب عليه مراعاة عدم احتواء التقرير على بيانات جديدة لا يحتويها التقرير المختصر وإلا أدى ذلك إلى احتمال أن يصبح التقرير المختصر مضلا بسبب عدم كفاية المعلومات والحقائق الأساسية فيه، بالإضافة إلى ذلك أن تكون البيانات والتعليقات التي يحتويها التقرير المطول مجرد أداة لتوضيح ولا تكون أداة لإيراد استثناء أو تحفظ لا يحتويه التقرير المختص.

3: التقرير النظيف، المتحفظ، المعاكس وتقرير الامتناع: يقصد بالتقرير النظيف ذلك التقرير الذي يبدي فيه مراجع الحسابات رأيا ايجابيا في القوائم المالية محل الفحص، أما التقرير المتحفظ فهو ذلك التقرير الذي يبدي فيه المرجع رأيا مقيدا أو متحفظا في القوائم المالية محل الفحص، أما التقرير المعاكس فيبدي فيه رأيا سلبيا في القوائم المالية ،أما التقرير الامتناع عن إبداء الرأي فهو ذلك التقرير الذي يقرر فيه مراجع الحسابات امتناعه عن إبداء الرأي في القوائم المالية لأسباب معينة[1].

ثانيا: عناصر التقرير:

يتكون التقرير من عدة عناصر وسنتكلم عن العناصر الأساسية على النحو التالي:

1:عنوان التقرير: يجب أن يكون لتقرير المراجع عنوانا ملائم يساعد القارئ على تحديده وتمييزه بسهولة عن التقارير الأخرى ويجب أيضا أن يوضح التقرير الجهة التي سيتم مخاطبتها في التقرير ويفضل إدراج السنة المالية محل المراجعة في العنوان.

2:الجهة التي يوجه إليه التقرير: عادة ما يوجه التقرير إلى الشركة أو مساهميها أو مجلس الإدارة ولقد جرت العادة على أن يوجه التقرير إلى المساهمين وذلك على أساس أنه قد تم تعيين المراجع بواسطتهم من خلال الجمعية العامة للشركة.

3:الفقرة التمهيدية: ينبغي أن يحدد تقرير المراجع البيانات المالية التي تم مراجعتها وتاريخها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات المالية ،فضلا عن ذلك يجب أن يبين المراجع في التقرير أن القوائم المالية وإعدادها من مسؤولية إدارة الشركة وأن دوره ينحصر في إبداء الرأي في عدالة هذه القوائم وأن يشير إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

4: فقرة الرأي: يجب أن يبين تقرير المراجع بوضوح رأيه بعدالة الإفصاح في القوائم المالية وأن القوائم تمثل مع المتطلبات القانونية إضافة لإبداء الرأي حول الصورة الصادقة والعادلة وقد يحتاج المراجع إلى إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

5:تاريخ التقرير: يجب أن يتم تحديد تاريخ التقرير ويعتبر التاريخ مهما لأنه يمثل حدود الزمن على مسؤولية المراجع عن الأحداث التي تقع بعد انتهاء الميزانية العمومية.

[1]– عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد وآخرون، أصول المراجعة، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص – 391،394

6: عنوان المراجع: يجب أن يذكر المراجع اسم المؤسسة أو الموقع والذي يمثل مكان وجود مكتب المراجع.

7: توقيع المراجع: يجب أن يوقع التقرير باسم منشأة المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع أو بكليهما حسب الحالة[1].

المبحث الثالث:مسؤوليات محافظ لحسابات ودوره في التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي:

سنتطرق في هذا المبحث إلى دور محافظ الحسابات في التحقق من استمرارية المؤسسة وكذا الإجراءات التي يقوم بها في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية، بالإضافة إلى الدور الذي يمارسه في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية والتبليغ عن حدوثهما.

المطلب الأول: مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في الحكم على استمرارية الاستغلال

تعد مسألة استمرارية استغلال المؤسسة الاقتصادية من أولويات اهتمام الإدارة والمساهمين، أما الحرص على هذه الاستمرارية فمن مسؤوليات محافظ الحسابات، وذلك في إطار مهام التدقيق القانوني، إذا يلتزم بالسهر على ضمان استمرارية النشاط ، من خلال الاعتماد على جملة من المؤشرات وتحليل معطيات وأحداث قد تؤثر في إمكانية الاستمرار.

الفرع الأول: مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستغلال

تتلخص مسؤولية المدقق حسب المعيار الجزائري للتدقيق 570، في حصول على أدلة إثبات كافية وملائمة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية أثناء إعداد وعرض الكشوف المالية واستنتاج إذا ما كان هناك وجود عدم يقين معتبر أو لا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال كما يشير هذا المعيار إلى أنه قد تكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية التي من شأنها أن تؤدي بالمؤسسة إلى توقف استغلالها، ولا يستطيع المدقق بأن يتنبأ بها على الرغم من بذله العناية المهنية اللازمة، وعليه فأنه لا يمكن اعتبار عدم وجود أية ملاحظة في تقرير المدقق على أنه ضمانة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار.

[1]– أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، دار الجامعية، الإسكندرية، عمان، 2007، ص ص 346، 347.

الفرع الثاني: إجراءات التدقيق بشأن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال

في حال وجود أحداث أو ظروف تؤدي إلى وجود شك معتبر في قدرة المؤسسة على الاستمرار يجب على المدقق القيام بما يلي:

– عند القيام بإجراءات تقييم المخاطر المطلوبة وفق المعيار NAA 315 فعلى المدقق أن يدرس إمكانية وجود أحداث أو ظروف من شأنها أن تبعث بشك معتبر حول قدرة المؤسسة على مواصلة الاستغلال، حيث يحدد ما إذا قامت الإدارة فعلا بتقييم أولي حول قدرة المؤسسة على الاستمرار.

– الحصول على العناصر الكافية والملائمة لتأكيد أو استبعاد الشك حول مواصلة المؤسسة استغلالها.

– عند تقدير المدقق للتقييم المنجز من قبل الإدارة ، يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار نفس الفترة المحددة من قبل الإدارة، فإذا كانت هذه الفترة أقل من أثنى عشر(12) شهرا في هذه الحالة على المدقق أن يطلب من الإدارة تمديد تلك الفترة على الأقل اثني عشر (12) شهر.

كما يحلل محافظ الحسابات في إطار مهمته بعض الوقائع والأحداث المأخوذة بعين الاعتبار التي تشكل مؤشرات تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرارية الاستغلال متمثلة في :

أولا: المؤشرات المالية

– دراسة وضع صافي الالتزامات أو صافي الالتزامات المتداولة .

– اقتراب موعد تسديد القروض ذات الفترات المحددة وعدم وجود توقع حقيقي لتجديدها أو تسديدها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.

– ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.

– عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في مواعدها.

– عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات ضرورية جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى .

ثانيا: مؤشرات تشغيلية

– خلو مناصب إدارية هامة وعدم القدرة على إحلال آخرين محلهم.

– فقدان سوق رئيسي أو امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي.

– وجود مشاكل وصعوبات في التعامل مع العمالة أو أزمات في الحصول على مستلزمات تشغيل هامة.

ثالثا: مؤشرات أخرى

– الالتزام بمتطلبات رئيسية أو قانونية مثل كفاية رأس المال.

– إجراءات قانونية معلقة ضد المنشأة والتي في حالة نجاحها،قد تسفر عن أحكام لا يمكن تنفيذها

– تغيرات في القوانين أو السياسة الحكومية.

من الممكن تخفيف أهمية مثل هذه المؤشرات بعوامل أخرى، فمثلا قد يتم موازنة تأثير عدم استطاعة المنشأة سداد ديونها العادية، بخطط الإدارة باستمرار التدفقات النقدية بشكل مناسب بوسائل بديلة، مثل بيع الأصول أو إعادة جدولة تسديدات القروض أو الحصول على رأس مال إضافي كذلك فأن فقدان مورد رئيسي قد يعوضه ويخفف من أثاره توفير مصادر توريد بديلة ومناسبة[1].

المطلب الثاني: دور ومسؤولية محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية

يعد محافظ الحسابات أحد الأطراف الرئيسية في لجنة التدقيق وللوفاء بهذه المسؤولية يجب عليه أن يبذل العناية المهنية الواجبة والمتمثلة في الالتزام بقواعد أخلاقيات المهنة ومن أجل التفصيل أكثر سنقوم بإبراز كافة المسؤوليات والدور الذي يقوم به.

الفرع الأول: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية

يتطلب الإطار العام للإفصاح ضرورة تعيين المساهمين لمحافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، ويكون مؤهل ذو كفاءة مهنية لإجراء تدقيق لكافة عمليات وأنشطة المؤسسة بغرض إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي في مدى صدق وعدالة قوائمها المالية.

كما يعمل أيضا محافظ الحسابات في إطار فني متمثلا في المعايير والمبادئ الرقابية التي توفر الحد الأدنى من الإرشاد الذي يساعد على تحديد الخطوات والإجراءات الرقابية التي ينبغي تطبيقها في عملية

[1]– طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة" شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، الجزء الثاني، دار الجامعية،2004، ص ص 677، 678.

الرقابة،من بين المبادئ ما هو متعلق بأخلاقيات المهنة من ثقة وأمانة ومصداقية ونزاهة واستقلالية وموضوعية وحياد،وتجنب لتضارب المصالح والسرية المهنية والكفاءة والتطوير المهني المستمر.وعلى هذا فان محافظ الحسابات القانونية والمهنية مهمة وخطيرة وأن التقصير في أداء مهمة التدقيق يعرض محافظ الحسابات للمسؤولية أمام الأطراف المستفيدة والمستخدمة للقوائم المالية،أي أنه لكي يكون لمحافظ الحسابات دورا فعال ومهم في مجال الإفصاح لابد من عدم تركيزه فقط بمصالح المساهمين بل ينبغي مراعاة كافة مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة والمصلحة بالمؤسسة.

الفرع الثاني: إجراءات محافظ الحسابات للتحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية

هناك جملة من الإجراءات يتبعها محافظ الحسابات لمراقبة تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي نذكر منها:

أولا: إجراءات محافظ الحسابات للتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية

جاء معيار التدقيق الدولي رقم 320 بالعديد من إجراءات التدقيق، التي ينبغي على محافظ الحسابات القيام بها للتحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية التي يقوم بتدقيق حساباتها، ومن هذه الإجراءات نذكر:

- تصميم خطة التدقيق مع وضع مستوى مقبول للأهمية النسبية،وذلك لاكتشاف الأخطاء المحتملة.
- التحقق من صحة القوائم المالية الافتتاحية للسنة الأولى من عهدته ومدى تطابقها مع القوائم المالية الختامية للفترة السابقة.
- على محافظ الحسابات إجراء اختبار التأكد من أن كافة حسابات الميزانية وقائمة الدخل والمعلومات المرتبطة قد تم تحديدها بشكل صحيح في القوائم المالية، وأنه تم عرضها بشكل ملائم في صلب أو ملاحق القوائم المالية.
- الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بتحديد الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات الجارية مع هذه الأطراف، أو استنتاجه بأن الإفصاح عنها في القوائم المالية غير مناسب، فإنه يجب على محافظ الحسابات تقييد تقريره على نحو ملائم.

كما تفرض معايير التدقيق على محافظ الحسابات الالتزام بالإشارة في تقريره إلى مدى احترام إدارة المؤسسة محل التدقيق عند إعدادها القوائم المالية للقواعد المحاسبية المتعارف عليها والثبات في تطبيقها، مع التزامها

بالإفصاح التام في القوائم المالية. ويتطلب من محافظ الحسابات إبداء الرأي فيما إذا كانت المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية تعتبر مبادئ معترف بها أو لا.

ثانيا: إجراءات محافظ الحسابات للتحقق من تطبيق قواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة

تعد إدارة المؤسسة هي المسؤول الأول عن التغيرات التي تحدث في الطرق والسياسات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية ، وهذا يعطي الإدارة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهناك جملة من الإجراءات الواجب على محافظ الحسابات القيام بها للحد من حرية الإدارة في استعمال البدائل والمعالجات المحاسبية نذكر منها:

- التركيز على ضرورة احترام المؤسسة لمبدأ الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة إلا في حالة الضرورة.
- وضع الإجراءات الكفيلة بجمع العناصر المثبتة الكافية والملائمة لتحديد ما إذا كانت هذه الأحداث قد تم تحديدها.
- الإطلاع على محاضر وتقارير اللجان للفترة اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.
- معاينة القوائم المالية بعد إقفال للتحقق من وجود أحداث تستوجب الإفصاح عنها، وعلى محافظ الحسابات دراسة أثر هذه الأحداث اللاحقة على القوائم المالية وعلى تقريره.
- الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت هناك أية أحداث لاحقة حدثت والتي قد يكون لها تأثير على القوائم المالية.
- طلب توضيحات من مستشار المؤسسة حول القضايا والمطالبات المرفوعة ضد المؤسسة محل التدقيق[1].

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات وإجراءاته في الكشف والغش في القوائم المالية والتبليغ عن حدوثها

سنحاول إبراز دور محافظ الحسابات في محاولة اكتشاف الغش في القوائم المالية والبليغ عن حدوثها من أجل إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

[1] - بعاشي خالد، مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليانس، سيدي بلعباس،2021، ص ص 107، 108.

الفرع الأول: مسؤولية مراقب الحسابات تجاه الغش والخطأ في القوائم المالية:

تعتبر مسؤولية منع واكتشاف الغش هي مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بشكل رئيسي، بينما يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عن اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية سواء الناتجة عن الخطأ أو الغش وتأتي تلك المسؤولية نتيجة أمرين:

أولا: مسؤولية محافظ اتجاه القوائم المالية:

حيث تهدف عملية المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الخطأ والغش ورغم ذلك هناك تحريفات ربما لا يكتشفها المحافظ نظرا للحدود الكامنة لعملية المراجعة وغالبا ما تكون هذه التحريفات ناتجة عن الغش و ذلك لأن عملية الغش يتم التخطيط لها بشكل معقد مع احتمال وجود تواطئا وتخطي الإدارة لإجراءات الرقابية، لذلك يحتاج المراجع لإجراءات فعالة لاكتشاف الغش[1].

ثانيا: محاولة تضييق فجوة توقعات المراجع

من خلال سد جانب الطلب من المجتمع بأن توقعاتهم بدور محافظ الحسابات تجاه اكتشاف الغش الوارد في القوائم المالية، وقد وضع Harold .d.et.al.2009 عدة تفسيرات توضح دور المحافظ بشأن الغش، حيث يأتي التوسيع في مسؤولية المراجع تجاهها كسب رئيسيا في فجوة توقعات المراجعة ، ومن ثم توسيع دور المحافظ يعني محاولة لتضييق تلك الفجوة.

كما يجب على محافظ الحسابات عند التخطيط لإجراءات وتنفيذها وعند تقييم النتائج والإبلاغ عنها أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الأخطاء والتصرفات الغير قانونية ومنها:

- تساؤلات حول استقامة وكفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها.
- حالات الاحتيال والغش المتورطة فيها الإدارة.
- التحريفات المادية الناتجة عن الأخطاء والتصرفات الغير قانونية.

[1]– محمد زوبير، دور التدقيق المحاسبي في تحليل التكلفة والعائد بالمؤسسات الاقتصادية بين معايير تقرير محافظ الحسابات ومعايير تدقيق الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2021، ص 98.

– التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمنا تصميم وتشغيل عمليات إعداد التقارير المالية للمنشأة.

كما أنه يجب على محافظ الحسابات عند القيام بمحافظة الحسابات اتخاذ إجراءات التي يراها ضرورية لتأكد من قيام مسؤولية الإفصاح المطلوب. وأن يطلب من إدارة المؤسسة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في تعريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية وكذا القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقرير بما يتلاءم مع الأخطاء.

الفرع الثاني: الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات لإخلاء مسؤوليته وموقفه في كشف ممارسات الغش والخطأ في القوائم المالية

أولا: الإجراءات التي يقوم بها لإخلاء مسؤوليته

هناك بعض الواجبات المفروضة على محافظ الحسابات بحكم طبيعة عمله، التي تشمل في القيام بعملية التخطيط وتقييم نظام الرقابة وجمع الأدلة وتقييمها لعرض القوائم المالية من خلال إصدار تقرير موجه إلى الوحدة التي يقوم بمراجعته، هذه العملية تفرض على مراجع الخارجي بعض الواجبات الملزمة التي يجب على المراجع تنفيذها والتي يتحمل بعض المسؤولية التي يمكن أن تظهر إذا ما بد قصور في إجراء عملية المراجعة ، ومن جوانب المسؤولية التي يجب أن يتعرض لها المراجع الخارجي مسؤوليته عن كشف الغش والخطأ في القوائم المالية ، ومن هنا يمكن للمراجع الخارجي القيام ببعض الإجراءات التي من خلالها يمكنه أن يتخلى عن مسؤوليته أثناء عملية المراجعة وهي :

– الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الغش.
– زيادة الاهتمام بتقييم هيكل الرقابة الداخلية.
– التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين.
– وضع إجراءات تدقيقية لا يمكن التنبؤ بها.
– واجب الإبلاغ عن المخالفات.
– واجب ممارسة الشك المهني وتحديد عوامل خطر الغش.

ثانيا: موقف محافظ الحسابات لكشف ممارسات الغش والخطأ في القوائم المالية

إن الأطراف ذات الصلة لمحافظ الحسابات المستقل والمحايد ينتظرون منه اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش التي يمكن أن تشوه المركز المالي للمؤسسة ، كما أنهم يوقعون منه أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والاستقلالية والموضوعية، في مقابل ذلك فإن عملية المراجعة تعطي نتائج نسبية وليست مطلقة بأن التقارير المالية لا تحتوي على تحريفات وأخطاء جوهرية، لكن رغم هذا فإن محافظ الحسابات يتحمل مسؤوليته أثناء كشف أي تحريفات أو غش أو خطأ، فضد ما يواجه ظروف من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو أخطاء أو تصرفات غير قانونية ، فيجب عليه تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرفة ماديا، ويعتمد التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لتحديد الواجب تنفيذها على حكم محافظ الحسابات فيما يتعلق بنوع الغش والخطأ أو التصرفات الغير قانونية التي تشير إليها الظروف، وكذا احتمال حدوث هذا الخطأ أو التصرفات الغير قانونية بشكل مادي على القوائم المالية، ولا يمكن أن يفرض محافظ الحسابات أن حالة الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية هي حدث منفصل ، كما يجب على محافظ الحسابات أن يحصل على قرارات مكتوبة من إدارة المؤسسة بخصوص أنها تعترف بمسؤوليتها في إنجاز و تشغيل نظم المحاسبة والضبط

الداخلي مصممة اكتشاف الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية وأنها تعتقد أن أثار التحريفات في القوائم المالية غير صحيحة التي تم تجمعها من قبل محافظ الحسابات [1].

[1] – سعيدي يحي، مداح عبد الباسط، مسؤوليات محافظ الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، الجزء 3، الجزائر، 2017، ص ص 181، 182.

خلاصة

وفي الأخير نستنتج أن محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل يمكن الاعتماد عليه في الحكم على مدى عدالة وصدق القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة محل التدقيق، وبالرغم من الواجبات والمهام والمسؤوليات الكبيرة الواقعة على عاتقه التي تعرضه طائلة المساءلة في حال إخلاله بها،إلا أنه يلعب دور هام لا يمكن تجاهله باعتباره الضامن لحقوق الغير.

كما أنه بالرغم من إدارة المؤسسة من إعداد وعرض قوائمها المالية والإفصاح عنها فهو ملزم ببدل جهد كبير لإبداء رأيه الفني المحايد حول مدى التزام المؤسسة بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد قوائمها المالية وأن الإفصاح في هذه القوائم يلبي احتياجات مختلف الجهات المستفيدة منها وأنه ليس مسؤولا عن الغش والخطأ في القوائم المالية وإنما مسؤولا عن الكشف عن حدوثها في حدود الوسائل المتاحة لديه.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة

المبحث الثاني: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

تمهيد الفصل:

بعد دراسة الجانب النظري والتعرف على كل المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي ومحافظ الحسابات، ومن أجل ربط الجانب النظري مع الجانب التطبيقي قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات للوقوف على مختلف مراحل التدقيق، وأهم المراحل التي يقوم بها محافظ الحسابات من خلال إعداد التقرير النهائي الذي يبين الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في تحسين وتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات. ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأولى: تقديم المكتب محل الدراسة.

المبحث الثالث: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات.

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة

في هذا المبحث سوف نقوم بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة المتمثل في مصلحة محافظ الحسابات" لعبني عقبة" من خلال تعريفه، تقديم الهيكل التنظيمي لهذا المكتب والخدمات التي يقوم بها.

المطلب الأول: التعريف بالمكتب

إن المكتب محل الدراسة عبارة عن محافظ حسابات ومحاسب معتمد" لعبني عقبة" حيث يقع في شارع كعولة مختار حي أيوف الغربي بولاية جيجل، وهو مكون من مكتبين، مكتب محافظ يحتوي على خزانة للأرشيف ومكتبين للوثائق، ومكتب للمساعدين. وتتم فيه مختلف العمليات المحاسبية، ومراجعة، تصريحات حسابية.

حيث يتميز هذا المكتب بالجدية والإنظباط والالتزام بالخدمات التي يقدمها لزبائنه، وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:م

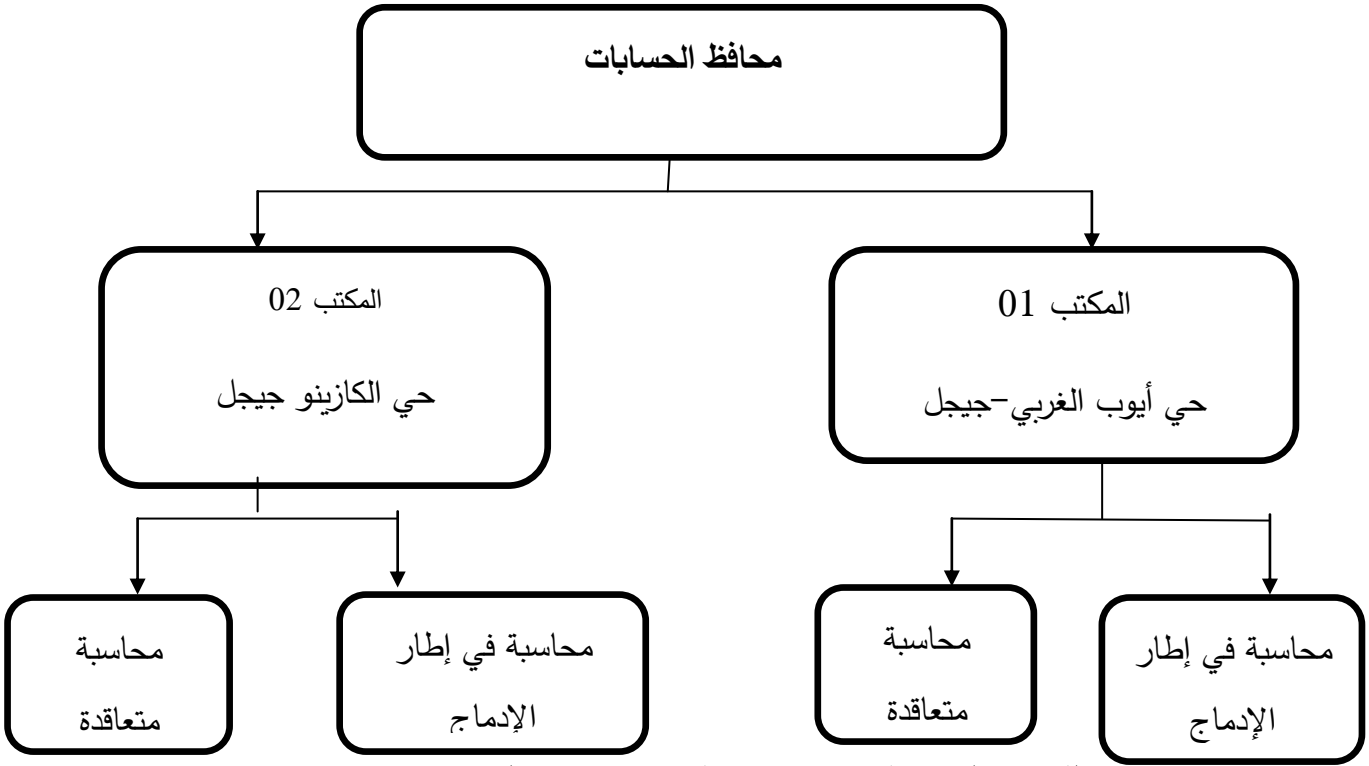

المصدر: من إعداد الطلبة بالإطلاع على الوثائق الداخلية لمكتب محافظ الحسابات.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب

تتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبية للأشخاص الطبيعيين، والأشخاص المعنويين كالمؤسسات .
- إعداد التصريحات الجبائية والإجتماعية والدورية(تصريحات الضرائب الشهرية G50، تصريحات الضمان الإجتماعي المتعلقة بالعمال).
- تقديم استشارات تتعلق بنشاط المؤسسات (طعون مرتبطة بالتقويمات الجبائية).
- المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات.
- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- الدراسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

سنتناول في هذا المبحث القوائم المالية(الميزانية، جدول حساب النتائج)، المتعلقة بالمؤسسة x من خلال تقديم قوائمها المالية والتعليق عليها مقارنة بين سنة2016 و2017.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية:

الجدول رقم(06): أصول ميزانية المؤسسة 2017/12/31:

الأصل	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات	صافي السنة2017	صافي السنة2016
الأصول غير جارية:	–	–	–	–
أصول غير ملموسة	25500.00	20400.00	5100.00	7650.00
أصول ملموسة	8922526.04	8016248.65	906277.39	733260.04
أصول ثابتة قيد التنفيذ	–	–	–	285550.00
أصول مالية:	–	–	–	–
–استثمارات تحسب بحقوق الملكية	–	–	–	–
–مساهمات وذمم مالية أخرى	–	–	–	–
–أوراق مالية ثابتة أخرى	–	–	–	–

–قروض وأصول مالية أخرى	–	–	–	–
–ضرائب مؤجلة على الأصل	–	–	–	–
مجموع الأصول الغير جارية	**8948026.04**	**8036648.65**	**911377.39**	**1026460.04**
أصول متداولة:	–	–	–	–
مخزونات	35580.00	–	35580.00	1285250.00
الذمم المدينة واستخدامات مماثلة:				
–الزبائن	1911216.93	549010.95	1362205.98	1097570.21
–مدينون آخرون	–	–	–	–
–ضرائب	969.74	–	969.74	201181.77
موجودات وما شابهه	–	–	–	–
–إستمثارات وأصول مالية متداولة	–	–	–	–
–الخزينة	1211475.12	–	1211475.12	113667.41
مجموع الأصول المتداولة	**3159241.79**	**549010.95**	**2610230.84**	**2697669.39**
مجموع عام للأصول	**12107267.83**	**8585659.60**	**3521608.23**	**3724129.43**

المصدر: وثائق داخلية لمحافظ الحسابات. أنظر الملحق رقم(4،3،2،1)

الشكل رقم (7): خصوم ميزانية المؤسسة لسنة 2016/2017.

الخصوم	مبالغ 2017	مبالغ 2016
رؤوس الأموال الخاصة:		
– حساب الشغل	182000.00	182000.00
– رأس المال غير المتاح	–	–
– أقساط واحتياطات موحدة	–	–
–إعادة التقييم	12010317.76	12010317.76
–فرق التكافؤ (1)	–	–
صافي الدخل(صافي حصة مجموع الدخل)1	119740.43	93472.07

أرباح الأسهم الأخرى المحتجزة		(20920930.85)
حصة الشركة الموحدة(1)	(20827458.78)	–
حصة حقوق دوي الأقلية	–	–
	–	
المجموع	**(8515400.59)**	**(8635141.02)**
خصوم غير متداولة	–	–
قروض والديون المالية	–	–
ضرائب(مؤجلة ومخصصة)	–	–
ديون أخرى غير جارية	–	–
مخصصات وإيرادات مؤجلة	–	–
مجموع الخصوم الغير متداولة	–	–
الخصوم المتداولة		
حسابات قابلة للدفع	10271999.26	110271999.26
الضرائب	132276.45	146201.45
ديون أخرى	1632733.11	1941069.47
خزينة الخصوم	–	–
مجموع الخصوم المتداولة	**12037008.82**	**12359270.45**
مجموع الخصوم	**3521608.23**	**3724129.43**

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات. أنظر الملحق رقم(4،3،2،1)

الجدول رقم(08): جدول حساب النتائج:

البيان	المبالغ سنة 2017	المبالغ سنة2016
المبيعات والمنتجات ذات الصلة	12953533.30	14961543.59
تغير المخزون النهائي والجاري للعمل	–	–
إنتاج مثبت	–	–
منح التشغيل	–	–
إنتاج السنة المالية(1)	**12953533.30**	**14961543.59**
مشتريات مستهلكة	10675863.39	12514510.13
الخدمات الخارجية والإستهلاكات	543588.27	693297.87

إستهلاك السنة المالية(2)	11219451.66	13207808.00
القيمة المضافة للاستغلال(1)-(2)=(3)	**1734081.64**	**1753735.59**
أعباء المستخدمين(نفقات الموظفين)	1160740.72	1127742.88
ضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى	277161.00	294373.08
فائض التشغيل الإجمالي(4)	**296179.92**	**331619.63**
المنتوجات العملياتية الأخرى	122191.37	18521.81
الأعباء المالية الأخرى	82612.98	96639.88
مخصصات الإهتلاك	664093.60	579418.22
استرجاعات وخسائر القيمة	477590.72	453001.73
النتيجة العملياتية(5)	**149255.43**	**127085.07**
منتوجات مالية	-	-
أعباء مالية	-	-
النتيجة المالية(6)	-	-
النتيجة العادية قبل الضريبة(6)+(5)=(7)	**149255.43**	**127085.07**
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	29515.00	33613.00
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	-	-
إجمالي الدخل على الأنشطة العادية	13553315.39	15433067.13
إجمالي المصروفات على الأنشطة العادية	13433574.96	15339595.06
النتيجة الصافية للأنشطة العادية(8)	**119740.43**	**93472.07**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**119740.43**	**93472.07**

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات. أنظر الملحق(1،2،3،4)

المطلب الثاني: تقارير محافظ الحسابات حول المؤسسة

الفرع الأول:تقرير حول أصول وخصوم المؤسسة

الجدول رقم(9): المقارنة بين جدول الأصول والخصوم لسنة 2017/2016:

الأصول	إجمالي 2016	إجمالي 2017	الخصوم	إجمالي 2016	إجمالي 2017
-أصول غير متداولة:	-	-	رأس المال الخاص	8541668.95	(8395660.85)
أصول الثابتة	1026460.04	911377.39	خصوم غير متداولة	-	-
أصول متداولة:	-	-	خصوم متداولة	12359270.45	12037008.82
المخزون	1285250.00	35580.00			
الذمم المدينة	1298751.98	1363175.72	النتيجة	93472.07	119740.43
الخزينة	113667.41	1211475.12			
المجموع العام	**3724129.43**	**3521608.23**	**المجموع العام**	**3911073.57**	**3761089.09**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بوثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات. أنظر الملحق رقم(1،2،3،4،5)

- بعد النتيجة الإيجابية للسنة المالية السابقة 2016 لا تزال نتيجة العام إيجابية بمبلغ 119740،43 ورأس المال سلبي بقيمة 8395660،16

- فيما يتعلق بالوثائق، يجب أن نتذكر أنه من الضروري الاحتفاظ بها ووضعها تحديث جميع الوثائق اللازمة.

- التسجيل اليومي للعمليات البيع: هناك عدة فواتير من الأشهر السابقة مسجلة في الشهر الحالي، المجلة العامة(تم ملؤها بدلا من أوراق الرسوم)

- السجل تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في المحكمة ، فتح وتحديث السجلات القانونية إلزامي وفوري(دفتر الإستثمار).

الفرع الثاني: تقرير حول أصول المؤسسة

أولا: الأصول الغير متداولة

جدول رقم(10): الأصول الغير متداولة للسنة 2017/2016

البيان	مبالغ 2016	مبالغ2017	الفارق	النسبة
مساهمات أخرى	–	–	–	–
إيداع وضمانات الأصول	–	–	–	–
الأصول الثابتة الجارية	285550.00	00	00	00
الأصول الثابتة الملموسة	733260.04	906277.39	173017.35	19.09
أصول غير ملموسة	7650.00	5100.00	(2550.00)	50
المجموع الكلي	**10734266.04**	**8948026.04**	**00**	**00**
الاستهلاك وفقدان القيم	9707806.00	8036648.65	(1671157.35)	20.79
صافي الأصول الثابتة	**1021460.04**	**911377.39**	**(115082.65)**	**12.62**

المصدر: إعداد الطالبتين باستعمال وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

نلاحظ أن الأصول الثابتة تقدر ب 906277،39 وتمثل 19.09 من إجمالي الأصول الغير متداولة

ثانيا: الأصول المتداولة

الجدول رقم(11): المخزون لسنة 2017/2016:

البيان	مبالغ 2016	مبالغ 2017	الفارق	النسبة
البضائع	1285250.00	35580.00	1249670.00	35.12
الخدمات والمستلزمات	–	–	–	–
المجموع(1)	**1285250.00**	**35580.00**	**1249670.00**	**35.12**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

– في عام 2017 يوجد مخزون بمبلغ 35580.00 الشركة لم يتم إنشاء مخصص لتغطية خسارة قيمة من البضائع.

–ضرورة توجيه عمليات شراء مع عمليات البيع ، لهذا الغرض من الضروري عمل تأمين على المخزون لحماية أصول التعاونية لأي خطر محتمل.

الجدول رقم(12): الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة لسنة2017/2016:

البيان	2016	2017	الفارق	النسبة
العملاء:				
عملاء مختلفين	1575160.93	1911216.93	336056.00	17.58
عملاء مشكوك فيهم	–	–	–	–
عميل/ملحق	477590.72	549010.95	714240.23	13
المدينون الآخرون:				
الموردون	1027199.26	10271999.26	0	
الضرائب:				
ضريبة القيمة المضافة المقتطعة	201181.77	969.73	(200212.00)	
المجموع	**12525932.68**	**12733196.88**	**607688.26**	**30.58**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

– هناك زيادة في حساب الذمم المدينة(العملاء) والتي تمثل بمبلغ 1911216.93 دينار جزائري مقارنة بالسنة المالية 2016 بمبلغ 1575160.93 دينار جزائري وزيادة في حساب خسارة القيمة بمبلغ 71420.23 دينار مقارنة بالعام السابق. حيث أنه من الضروري طلب ضمانات مقابل جميع عمليات البيع بالإيمان من أجل ضمان استرداد ائتمان التعاونية إلى زيادة ديون الموردين.

الجدول رقم(13): التوافر وما شابه لسنة 2017/2016:

البيان	2016	2017	الفارق	النسبة
الخزينة:				
البنك	113667.41	1211475.12	109787.71	90.61
المجموع	**113667.41**	**1211475.12**	**-10978.71**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات.

-هناك زيادة تقدر ب 1097807.71 في خزينة التعاونية مقارنة بالعام الماضي، حيث أنه من الضروري التحكم في سعر الوحدة في فواتير المبيعات وترقيم وتسجيل في الملفات . وبالنسبة للسلف يجب إرفاق التسجيل بمبرر أو وثيقة قانونية.

الفرع الثالث: تقرير حول خصوم المؤسسة

الجدول رقم (14): الخصوم الجارية لسنة 2016 /2017:

البيان	سنة 2016	سنة 2017	الفارق	النسب
الموردون والحسابات الأخرى:				
المخزون	10271999.26	10271999.26	00	
فواتير الموردين	-	-	-	
موردين مدينين	-	-	-	
الضرائب:				
القيمة المضافة القابلة للتحصيل	45624.00	57267.00	11643.00	20.33
القيمة المضافة المحصلة	-	-	-	-
ختم الرواتب والمبيعات	9211.00	9691.00	480.00	4.95
الرسم على النشاط المهني	88422.00	62374.00	(26048.00)	(41.76)
الضرائبIRG	2944.45	2944.45	00	00
حسابات أخرى:				
حسابات العملاء	1532714.00	1212110.00	(320604.00)	26.45
الحسابات الدائنة	13980.60	14402.40	421.80	2.92
مساهمات الضمان الاجتماعي	56275.14	61120.71	4845.57	7.92

المجموع	**12021170.45**	**11691908.82**		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمحافظ الحسابات.

نلاحظ انخفاض في المخزون وحساب الموردين بالنسبة لسنة 2017.

الجدول رقم(15): جدول يبن الدخل ومصاريف التشغيل:

نتائج المعادلة	12953533.30
ممارسة الاستهلاك	11219451.66
القيمة المضافة التشغيلية	1734081.64
المصاريف الشخصية	1160740.72
الضرائب والرسوم	9229515.00
فائض التشغيل الإجمالي	296179.92
منتجات تشغيلية أخرى	122191.37
مصاريف تشغيلية	82812.98
بدائل الإهتلاك	664093.60
عكس الضعف	477590.72
الربح التشغيلي	127085.07
الربح العادي قبل الضريبة	149255.43
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية	29515.00
صافي الدخل من الأنشطة العادية	119740.43

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مكتب محافظ الحسابات.

خاتمة التحليل: نلاحظ أنه لا يوجد فرق بين رقم الأعمال المصرح به لإدارة الضرائبG50 بمبلغ 12953533.30 والرقم المعلن به في الجدول TCR 12953533.30 دينار جزائري ،وانخفاض حجم المبيعات الجمعية التعاونية مقارنة بالعام الماضي بمبلغ 2008010.59 يجب أن تكون جميع مشتريات ومبيعات السلع والخدمات مبررة بفاتورة في حالة وجود خطأ في الفاتورة ، فإن هذا الفعل غير قانوني.

المطلب الثالث: إجراءات محافظ الحسابات بالنسبة للمؤسسة

الفرع الأول: إجراءات التحقق من الخصوم

أولا: إجراءات التحقق من الالتزامات

1:إجراءات التحقق من الالتزامات قصيرة الأجل

- التحقق من أرصدة الموردين: وذلك من خلال طلب كشف تفصيلي بأرصدة الموردين ، ومقارنة أرصدة الموردين في الكشف مع أرصدة حسابات الموردين في ميزان المراجعة ، والإطلاع على تاريخ نشوء الدين والديون التي مر عليها وقت طويل ولم تسدد ، والتأكد من صحة حساباتهم المسجلة في سجلات المؤسسة.
- التأكد من أوراق الدفع: وذلك من خلال حصول محافظ الحسابات على كشف تحليلي يتضمن أرصدة أول المدة ، والأوراق المسددة أخر المدة ،حيث يقوم بمقارنة أرصدة أخر المدة بما هو مسجل في ميزانية السنة الماضية والسنة الجديدة مع يومية أوراق الدفع ومطابقة الأوراق المسددة مع دفتر المدفوعات النقدية.
- التحقق من المصروفات المستحقة: يقوم محافظ الحسابات بالحصول على كشف تحليلي يضم جميع المصروفات المستحقة ،للتحقق من أرصدتها كما هي في الميزانية والتأكد من عدم وجود أي حسابات بنك دائنة غير مثبتة في نهاية السنة المالية.
- التأكد من أرصدة السحب على المكشوف: هنا يقوم محافظ الحسابات من حسابات البنك الدائنة ،وتم التحقق من الأرصدة عن طريق القيام بفحص مذكرة تسوية حسابات البنك ،والشيكات المحررة التي لم تقدم للبنك،والشيكات المرسلة من أجل التحصيل ولم تحصل كما يطلب من البنك شهادة برصيد الحساب في نهاية السنة السابقة، والتحقق من صحة أرصدة أخر المدة كما هو موضح في الميزانية ، وكذا التحقق من عدم وجود حسابات دائنة غير مفصح فيها.

2: إجراءات التحقق من الالتزامات طويلة الأجل

- التحقق من القروض طويلة الأجل: يقوم هنا محافظ الحسابات بالتحصل على كشف تفصيلي بالقروض طويلة الأجل ومطابقة مجموعه مع حسابات القروض بدفتر الأستاذ،حيث يتطلب عليه الإطلاع على قرار مجلس الإدارة بخصوص الموافقة على عقد القرض والتحقق من عدم أي قروض غير مسجلة بالدفاتر.

ثانيا: إجراءات التحقق من الخصوم الداخلية

- رأس المال: على محافظ الحسابات مطابقة رأس المال المدرج في القوائم المالية بما هو موجود في تأسيس الشركة . وفي حالة زيادة رأس المال يتحقق من عملية الزيادة والطريقة التي تمت بها والتحقق من صحة الإفصاح في بيانات رأس المال.
- التحقق من الأرباح القابلة للتوزيع : وذلك من خلال سلامة التحقق من الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة في تحقيق هذه الأرباح.
- التحقق من الاحتياطات: وذلك من خلال الإفصاح عن الاحتياطات بصورة كاملة لكل نوع منها.

الفرع الثاني: إجراءات التحقق من المصروفات والإرادات

- للتحقق من الإرادات يوم محافظ الحسابات بالتأكد من جميع الإرادات التي سجلت وذلك باختيار نظام الرقابة الداخلية على الإرادات.
- يقوم بالتحقق من المصروفات من خلال التأكد من صحة تسجيل المصروفات بالدفاتر.
- التحقق من تطبيق مبدأ مقابلة الإرادات بالمصروفات.
- التحقق من أن هناك سياسة ثابتة للتفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط العادي والغير عادي.

الفرع الثالث: إجراءات التحقق من الأصول

أولا: التحقق من الأصول الثابتة

- التحقق من الوجود الفعلي للأصل الثابت: حيث يقوم محافظ الحسابات بعملية الجرد وذلك من خلال تواجده في مكان الجرد والإطلاع على جرد الأصول الثابتة، ومقارنتها بما هو مسجل في الدفاتر والسجلات .
- التحقق من تقييم الأصل الثابت: حيث يتم التأكد من صحة تقييم الأصل ،وذلك من خلال فحص أعباء الإهتلاك ، والإطلاع على عقود الشراء التي تبين ثمن الشراء .
- التحقق من وجود أي حقوق للغير على الأصل الثابت:ويتم ذلك من خلال الإطلاع على عقود القروض ، وإذا تم وجود قروض عليه بذكر ذلك في تقريره.
- التحقق من سلامة وعرض الميزانية: وذلك من خلال إظهار الأصول الثابتة في مجموعة مستقلة في الميزانية، وكذا إظهارها بتكلفتها التاريخية مخصوم منها مجموع الإهتلاك.
- التحقق من استمرارية منفعة الأصل: ويقصد به تأكد محافظ الحسابات من أن الأصول الثابتة لا زالت تستخدم في الإنتاج وأن خدماتها لازالت على نفس القدر من الكفاءة والفعالية.

ثانيا:إجراءات التحقق من المخزون

يتم القيام بمراجعة المخزون عن طريق الملاحظة والاختبار وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- فحص وجود الأصناف.
- مقارنة نتائج الجرد الفعلي مع الأرصدة ببطاقة المخزون.
- مراجعة المشتريات والمبيعات.
- التحقق من البضاعة في المخازن.
- التحقق من سلامة التسجيل في القوائم المالية.

خلاصة

في الأخير حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي التعرف على دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي، والإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وذلك من خلال الدارسة الميدانية بمكتب محافظ الحسابات، حيث تمكنا من التعرف على المكتب والخدمات التي يقوم بتقديمها، ومختلف الإجراءات المتعلقة بالطرق التي يتعبها محافظ الحسابات في إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة، والمصادقة على الكشوف المالية من خلال الاطلاع على مختلف الوثائق المتعلقة بالمؤسسة ،للتأكد من دقة وسلامة الكشوف المالية.

خاتمة

خاتمة:

إن لمحافظ الحسابات أهمية كبيرة في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وذلك من خلال انتظام وصدق الحسابات السنوية. وهو ما دفع بالمشرع الجزائري إلى تعيين محافظ الحسابات كممثل قانوني وفني ومحاسبي مستقل على المؤسسات للعمل على إثبات شرعية وصحة الحسابات وفق معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر، وعلى هذا الأساس جاءت دارستنا حول دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي وإبراز الدور الذي يلعبه في المصادقة على الحسابات والذي حاولنا فيه الإجابة على الإشكالية الدراسة والتي كانت" فيما يتمثل دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي" وعليه فقد لخصت دراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج وتوصيات وكذا اقتراحات منها:

النتائج التطبيقية والنظرية:

1. يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال طرق وأساليب مختلفة ومتمثلة في فحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود ملكية الأصل، كما يقوم بتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله المحاسبي، وهذا ما يزيد من الثقة والمصداقية في عناصر القوائم المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن اعتماد مراجعة خارجية تقوم على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، من شأنه تعزيز الثقة في القوائم المالية وجعلها تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.
2. يقوم محافظ الحسابات بمجموعة من الإجراءات والمؤشرات التي تقيم قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها، ومن بين هذه المؤشرات نجد المؤشرات المالية، ومؤشرات تشغيلية، مؤشرات أخرى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، التي نصت على أن محافظ الحسابات يستخدم إجراءات التدقيق بشأن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال.
3. إن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى، ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية .
4. يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية أثناء أدائه لمهامه في مراجعة الحسابات، وتظهر هذه الإستقلالية من خلال تصرفه بنزاهة وبدون تحيز عند أداء الخدمات المهنية، وهذا ما يدعم عملية إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية.

الاقتراحات:

1. زيادة مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة في اكتشاف الغش والأخطاء.
2. ضرورة الإعتماد على محافظي الحسابات نظرا للأهمية البالغة لمحافظي الحسابات.

3. الإهتمام بتقارير محافظ الحسابات وعدم إهمالها والأخ دبها وبالتوصيات والحلول.
4. تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجبات وحقوق محافظي الحسابات مع التشديد في تطبيق العقوبات الرادعة على كل من يخالفها سواء من قبل محافظي الحسابات أو من قبل المؤسسات

أفاق الدراسة:

بعد محاولة الإلمام بجوانب موضوع دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي، نأمل أننا قد ساهمنا في إثراء ولو بجزء بسيط من هذا الموضوع ورغم الصعوبات التي واجهتنا من قبل بعض محافظي الحسابات يبق الموضوع محل الدراسة يستحق المزيد من البحث والدراسة ونذكر:

- فعالية محافظ الحسابات في زيادة موثوقية الكشوف المالية.
- فعالية تقرير محافظ الحسابات في توصيل رأيه لمختلف مستخدمه.
- إلى أي مدى يمكن للمراجع الحسابات الحد من الغش والخطأ.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

1_ أسامة الحارس، أسس المحاسبة المالية،الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.

2_ أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة ، دار الجامعية، الإسكندرية، عمان، 2007.

3_ إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة" مطابق المخطط المحاسبي الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

4_ إيهاب نضمي، هاني العرب، تدقيق الحسابات الإطار النظري،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

5_ بلخير بكاري، دروس في المحاسبة المعمقة حسب SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

6_يويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.

7_ بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر،2009.

8_ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، دار متيجة للطباعة ، الجزائر،2010.

9_ حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية،الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

10_ حواس صلاح، المحاسبة العامة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

11_ خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة والمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

12_ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

13_ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004

14_ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

15_ رضوان حلوة حنان، المحاسبة المالية،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

16_ زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2009.

17- سليمان مصطفى الدلاهمه، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، الطبعة الأولى، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

18_ شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.

19_ شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

20_ طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبية، دار الجامعية، الجزء الأول، الإسكندرية، 2004.

21_ طارق عبد العال، موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية الأمريكية والعربية، دار الجامعية، الجزء الثاني، 2004.

22_ طواهر محمد التهامي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

23_ عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد وآخرون، أصول المراجعة، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

24_ عبد الستار الكبيسي، الشامل في المبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

25_ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

26_ كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وأليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

27_ كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا للمعايير المحاسبة العامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

28_ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الأردن، عمان، 2007.

29_ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ،الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2009.

30_ محمد عباس بدوي،المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،

31_ مؤيد راضي خنيفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية،الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

32_ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة وتدقيق الشامل،الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

33_ محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

34_ نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر للناشرون، عمان، 2013.

35_ هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2008.

36_ هوام جمعة، المحاسبة المعمقة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

37_ يونس حسن الشريف، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية بنغازي، 1998.

ثانيا:

38_ أيت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر"تحديات وأهداف" مداخلة في المحور الثاني، جامعة بومرداس.

ثالثا: المقالات

39_ تمار خديجة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، العدد الثامن، ديسمبر، 2017.

40_ حاج قويدر قورين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الشلف، 2012.

41_ عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المال في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2014.

42_ غنية بن حركو، التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة عبد الحميد بن مهرين قسنطينة، المجلد 01، العدد 44.

43_ سعيدي يحي، مداح عبد الباسط، مسؤولية محافظ الحسابات في إكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، الجزء الثالث، الجزائرن2017.

44_ كتوش عاشور، مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 16،المجلد 01، 2007.

رابعا: الرسائل الجامعية:

45- شكراوي سعاد، دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة جيجل، 2016

46_ بعاشي خالد، مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي،أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة،تخصص محاسبة مراقبة وتدقيق، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس،2021.

47- بن خليفة حمزة،دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

48- محمد زوبير، دور التدقيق المحاسبي في تحليل التكلفة والعائد بالمؤسسات الاقتصادية بين معايير تقرير محافظ الحسابات ومعايير التدقيق الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، 2021.

49_ إبراهيم منانة،دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الوادي،2014.

50_ بغداد عبد الحميد، تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016.

51_ نسرين حشيشي، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

52_ ياسين بوشارف، أثر تبني النظام المحاسبي المالي على تنظيم مهنة المراجعة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جيجل، 2020.

رابعا: القوانين

53_ الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، القانون 01/10 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل يونيو 2010، العدد 42.

54- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ25 مارس 2009.

ب: المراجع باللغة الأجنبية

55-Ahmed H,Gomaa,internatinal Dictionary accountancy, audit 1 st Edition ,DAR safa publishing Distributing, Amman,2011

الملاحق

PASSAR DE DJEL ... ميزان المراجعة

BALANCE GENERALE
Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Edition Provisoire

TIRAGE DU 14/06/2018 PAGE 3

Numero et INTITULE Du Compte		REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2017	
		Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
42	*PERSONNEL & COMPTES RATTACHES*		13 980.60	794 944.08	795 365.68	794 944.08	809 346.48		14 402.40
4310	*Cotisations Sécurité Sociale*		15 242.15	62 392.44	62 867.04	62 392.44	78 109.20		15 716.76
4321	*Autres Organismes Sociaux (CNAS)*		41 032.99	180 244.85	184 615.82	180 244.85	225 648.80		45 403.95
43	*ORGANISMES SOCIAUX & COMPTES RATTACHES*		56 275.14	242 637.29	247 482.86	242 637.29	303 758.00		61 120.71
44551	*T.V.A à payer*		45 524.00	222 805.37	234 448.37	222 805.37	280 072.37		57 267.00
44556	*TVA déductible sur autres biens (Achats & services)*	201 181.77		1 494 630.94	1 694 842.97	1 695 812.71	1 694 842.97	969.74	
44557	*Crédit T.V.A (Précompte)*			98 975.37	98 975.37	98 975.37	98 975.37		
44571	*T.V.A Collectée*			1 830 314.00	1 830 314.00	1 830 314.00	1 830 314.00		
4471	*Autres impôts et taxes /RG/Salaires*		9 211.00	115 812.00	116 292.00	115 812.00	125 503.00		9 691.00
4472	*Autres impôts & Taxes Etat T.A.P*		88 422.00	253 799.00	227 751.00	253 799.00	316 173.00		62 374.00
4473	*Autres Impôts & T./RG/Aut Rémunérations*		2 944.45	43 195.00	43 195.00	43 195.00	46 139.45		2 944.45
44	*ETAT,COLLECTIVITES PUBLIQUES,ORG.INT.& C/R*	201 181.77	146 201.45	4 059 531.68	4 245 819.71	4 260 713.45	4 392 020.16		131 306.71
455	*Associés, opérations sur le capital*		338 100.00		7 000.00	345 100.00	345 100.00		345 100.00
45	*GROUPE & ASSOCIES*		338 100.00		7 000.00	345 100.00	345 100.00		345 100.00
491	*Pertes de valeur sur comptes de clients*		477 590.72	477 590.72	549 010.95	477 590.72	1 026 601.67		549 010.95
49	*PERTES DE VALEUR SUR COMPTES DE TIERS*		477 590.72	477 590.72	549 010.95	477 590.72	1 026 601.67		549 010.95
4	*COMPTES DE TIERS*	1 778 342.70	12 839 861.17	34 550 734.22	34 184 048.65	36 327 076.92	47 000 910.02		10 673 833.10
51201	*B.A.D.R*	65 914.93		12 493 034.10	11 394 641.39	12 558 949.03	11 394 641.39	1 164 307.64	
51202	*B.E.A*	47 752.48			595.00	47 752.48	595.00	47 167.48	
51	*BANQUE,ETABLISSEMENTS FINANCIERS & ASSIMILES*	113 667.41		12 493 034.10	11 395 228.39	12 505 701.51	11 395 226.39	1 211 475.12	
530	*Caisse*			13 624 846.45	13 624 846.45	13 624 846.45	13 624 846.45		
53	*Caisse*			13 624 846.45	13 624 846.45	13 624 846.45	13 624 846.45		

... Les Lignes Grisees regroupent les totaux des comptes de Regroupement

الملحق رقم 02 : ميزان المراجعة

CASSAP DE JIJEL — BALANCE GENERALE — Edition Provisoire — TIRAGE DU 14/06/2018 — PAGE 1

Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Numero et INTITULE Du Compte		REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2017	
		Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
101	*Capital emis/Capital social*		182 000.00				182 000.00		182 000.00
105	*Ecart de réévaluation*		12 010 317.76				12 010 317.76		12 010 317.76
10	*CAPITAL,RESERVES & ASSIMILES*		12 192 317.76				12 192 317.76		12 192 317.76
11	*Report à Nouveau*	20 920 930.85			93 472.07	20 920 930.85	93 472.07	20 827 458.78	
11	*Report à Nouveau*	20 920 930.85			93 472.07	20 920 930.85	93 472.07	20 827 458.78	
12	*RESULTAT DE L'EXERCICE*		93 472.07	93 472.07		93 472.07	93 472.07		
12	*RESULTAT DE L'EXERCICE*		93 472.07	93 472.07		93 472.07	93 472.07		
1	*COMPTES DE CAPITAUX*	20 920 930.85	12 285 789.83	93 472.07	93 472.07	21 014 402.92	12 379 261.90	8 635 141.02	
2041	*Logiciel Coptabilité Générale/SCF*	25 500.00				25 500.00		25 500.00	
20	*IMMOBILISATIONS INCORPORELLES*	25 500.00				25 500.00		25 500.00	
21301	*Batiment Magasin de Jijel*	3 315 023.30				3 315 023.30		3 315 023.30	
21302	*Batiment Dépôt El-Gheriana*	6 360 908.06			1 785 240.00	6 360 908.06	1 786 240.00	4 574 668.06	
2151	*Autre matériel et outillage*	54 450.67				54 450.67		54 450.67	
21811	*Cloture magasin de Jijel*	293 759.36				293 759.36		293 759.36	
21812	*Cloture dépôt EL-Gheriana*			285 550.00		285 550.00		285 550.00	
21813	*Autres agencements et installations*	57 251.06				57 251.06		57 251.06	
21814	*Mobilier et équipements ménagers*	53 968.20				53 968.20		53 968.20	
2183	*Mobilier de bureau*	233 420.10				233 420.10		233 420.10	
2184	*Matériel de bureau*	54 435.29				54 435.29		54 435.29	
21	*IMMOBILISATIONS CORPORELLES*	10 423 216.04		285 550.00	1 786 240.00	10 708 766.04	1 786 240.00	8 922 526.04	
23	*Immobilisations en cours*	285 550.00			285 550.00	285 550.00	285 550.00		
23	*Immobilisations en cours*	285 550.00			285 550.00	285 550.00	285 550.00		
28041	*Amortissement logiciel Cptlité Gle/SCF*		17 850.00		2 550.00		20 400.00		20 400.00
281301	*Amort.Magasin de Jijel*		3 109 259.78		29 090.94		3 138 350.72		3 138 350.72
281302	*Amort.Dépôt El-Gheriana*		5 844 045.87	1 786 240.00	50 109.45	1 786 240.00	5 894 155.32		4 107 915.32

... les lignes faisant apparaitre les totaux des comptes de passage

الملحق رقم 03: ميزان المراجعة

CASAP DE JIJEL

BALANCE GENERALE

Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Edition Provisoire

TIRAGE DU 14/06/2018 PAGE 2

Numero et INTITULE Du Compte		REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2017	
		Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
28151	Amort.autre matériel et outillage		50 330.67		1 520.00		51 850.67		51 850.67
281811	Amort.Cloture magasin de Jijel		293 759.35				293 759.35		293 759.35
281812	Amort.Cloture dépot El-Ghenbana				28 555.00		28 555.00		28 555.00
281813	Amort.Autre agencem. et instal.		55 258.77		664.11		55 922.88		55 922.88
281814	Amort.Autre mob.et équip.ménager		53 968.20				53 968.20		53 968.20
28183	Amort.Mobilier de bureau		234 084.21				234 084.21		234 084.21
28184	Amort.Matériel de bureau		49 249.14		2 593.15		51 842.29		51 842.29
28	AMORTISSEMENT DES IMMOBILISATION		9 707 806.00	1 786 240.00	115 082.65	1 786 240.00	9 822 888.65		8 036 648.65
2	COMPTES D'IMMOBILISATIONS	10 734 256.04	9 707 806.00	2 071 790.00	2 186 872.65	12 806 056.04	11 894 678.65	911 377.39	
3035	Stock engrais	1 274 400.00		6 744 000.00	7 982 820.00	8 018 400.00	7 982 820.00	35 580.00	
30452	Stock meunerie issue de blé tendre	10 850.00		2 339 455.00	2 350 305.00	2 350 305.00	2 350 305.00		
30	STOCK DE MARCHANDISES	1 285 250.00		9 083 455.00	10 333 125.00	10 368 705.00	10 333 125.00	35 580.00	
36035	Achat engrais			6 744 000.00	6 744 000.00	6 744 000.00	6 744 000.00		
360452	Achat meunerie issue de blé tendre			2 339 455.00	2 339 455.00	2 339 455.00	2 339 455.00		
38	ACHATS STOCKES		1 285 250.00	9 083 455.00	9 083 455.00	9 083 455.00	9 083 455.00		
3	COMPTES DE STOCKS ET ENCOURS		1 285 250.00	18 165 910.00	19 416 580.00	19 452 160.00	19 416 580.00	35 580.00	
401	Fournisseurs de stocks et services		10 271 999.26	10 575 360.00	10 575 360.00	10 575 360.00	20 847 359.26		10 271 999.26
408	Fournisseurs factures non parvenues			150 000.00	150 000.00	150 000.00	150 000.00		
40	FOURNISSEURS & COMPTES RATTACHES		10 271 999.26	10 725 360.00	10 725 360.00	10 725 360.00	20 997 359.26		10 271 999.26
4110	DIVERS CLIENTS	1 575 160.93		16 747 956.45	16 361 900.45	18 293 117.38	16 361 900.45	1 911 216.93	
419	Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder et autres		1 532 714.00	1 532 714.00	1 212 110.00	1 532 714.00	2 744 824.00		1 212 110.00
41	CLIENTS ET COMPTES RATTACHES	1 575 160.93	1 532 714.00	18 280 670.45	17 594 010.45	19 825 831.38	19 126 724.45	699 106.93	
4210	Personnel, rémunérations dûes			780 963.48	780 963.48	780 963.48	780 963.48		
	Comptes des oeuvres sociales			13 980.60	14 402.40	13 980.60	28 383.00		14 402.40

CASSAP DE JIJEL — الملحق رقم : 04 ميزان المراجعة

BALANCE GENERALE
Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Edition Provisoire

TIRAGE DU 14/06/2018
PAGE 4

Numero et INTITULE Du Compte		REOUVERTURES		MOUVEMENTS DE LA PERIODE		TOTAL DES MOUVEMENTS		SOLDES AU : 31/12/2017	
		Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit	Debit	Credit
1810	*Virements de fonds*			11 261 694.10	11 261 694.10	11 261 694.10	11 261 694.10		
38	*VIREMENTS INTERNES*			11 261 694.10	11 261 694.10	11 261 694.10	11 261 694.10		
5	*COMPTES FINANCIERS*	113 667.41		37 379 574.65	36 261 768.94	37 493 242.06	36 261 768.94	1 211 475.12	
60035	*Consommation Engrais*			7 982 820.00		7 982 820.00		7 982 820.00	
600452	*Consom. Meunerie issue de blé tendre*			2 350 304.39		2 350 304.39		2 350 304.39	
60701	*Fourniture de bureau*			6 389.00		6 389.00		6 389.00	
60709	*Autres matières & fournitures consommées*			1 850.00		1 850.00		1 850.00	
60801	*Frais de conditionnement & emballage*			272 000.00		272 000.00		272 000.00	
60803	*Frais de manutention*			62 500.00		62 500.00		62 500.00	
60	*ACHATS CONSOMMES :*			10 675 853.39		10 675 853.39		10 675 853.39	
615	*Entretien, réparations et maintenance*			7 970.00		7 970.00		7 970.00	
61	*SERVICES EXTERIEURS :*			7 970.00		7 970.00		7 970.00	
6221	*Honoraires*			78 140.00		78 140.00		78 140.00	
62231	*Redevance électricité (Sonelgaz)*			2 839.81		2 839.81		2 839.81	
62232	*Redevance eau (ADEaux)*			8 211.12		8 211.12		8 211.12	
62401	*Transport de marchandises*			392 000.00		392 000.00		392 000.00	
62402	*Transport du personnel*			15 190.00		15 190.00		15 190.00	
6252	*Frais de missions*			24 600.00		24 600.00		24 600.00	
62601	*Frais postaux*			1 555.00		1 555.00		1 555.00	
62602	*Téléphone (fixe)*			4 000.00		4 000.00		4 000.00	
62603	*Téléphone /Carte recharge & Flexy*			2 010.00		2 010.00		2 010.00	
6270	*Services bancaires & assimilés*			7 072.34		7 072.34		7 072.34	
62	*AUTRES SERVICES EXTERIEURS*			535 618.27		535 618.27		535 618.27	
6310	*Traitements et salaires*			525 204.84		525 204.84		525 204.84	

CASSAP DE JIJEL

الملحق رقم: 05

Page 1

Date 23/07/2018

Releve de Compte

Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Compte : 530 Caisse

Origine		Compte	Tiers	Date	Libelle	Debit	Credit
010500010001	1	530		31/01/2017	Règlt Partiel & Déf.Div.Factures	1550309.96	
010500010001	18	530		31/01/2017	Règlt états & B.L		128355.27
010500010001	20	530		31/01/2017	Remboursement Apports 2016		200000.00
010500010001	22	530		31/01/2017	Virt de Cpte à Cpte		450000.00
020500010001	1	530		28/02/2017	Règlt Définitif Diverses Factues	248491.52	
020500010001	11	530		28/02/2017	Règlt B.Pour,B.L,états & Facture		38079.11
020500010001	13	530		28/02/2017	Virt de Cpte à Cpt		190000.00
030500010001	1	530		31/03/2017	Règlt Déf.Diverses Factures	399985.96	
030500010001	18	530		31/03/2017	Règlt B.Pour,B.L,états & Factures		139997.20
030500010002	2	530		31/03/2017	Virt de Cpte à Cpte		320000.00
040500010001	1	530		30/04/2017	Règlt Déf.Diverses Factures	549981.24	
040500010001	12	530		30/04/2017	Règlt B.Livraison & états		181045.25
040500010001	14	530		30/04/2017	Virt de Cpte à Cpte		300000.00
050500010001	1	530		31/05/2017	Règlt Partiel Diverses Factures	1522694.25	
050500010001	35	530		31/05/2017	Règlt B.Pour,B.L,états & Facture		168209.56
050500010001	37	530		31/05/2017	Virt de Cpte à Cpte		1600000.00
060500010001	1	530		30/06/2017	Règlt Partiel & Déf.Div.Factures	1294317.16	
060500010001	24	530		30/06/2017	Règlt B.Livraison & états		79950.27
060500010001	26	530		30/06/2017	Virt de Cpte à Cpte		400000.00
070500010001	*1*	*530*		*31/07/2017*	*Règlt Partiel & Déf.Diverses Factures*	*1347018.27*	
070500010001	29	530		31/07/2017	Règlt B.Pour, B.L, Fact. & états		167928.41
070500010001	31	530		31/07/2017	Virt de Cpte à Cpte		1400000.00
080500010001	1	530		31/08/2017	Règlt Partiel & Déf.Diverses Fact.	861948.98	
80500010001	20	530		31/08/2017	Règlt B.L, Facture & états		101447.86
80500010001	22	530		31/08/2017	Virt de Cpte à Cpte		450000.00
90500010001	1	530		30/09/2017	Règlt Déf.Fact.1499 0 1511	199993.17	
90500010001	11	530		30/09/2017	Règlt B.Pour,B.Livraison & états		107005.25
90500010002	2	530		30/09/2017	Virt de Cpte à Cpte		800000.00
00500010001	1	530		31/10/2017	Règlt Partiel & Déf.Diverses Factures	1148739.83	
00500010001	30	530		31/10/2017	Règlt B.Pour,B.L,Fact.& états		281048.84
00500010001	32	530		31/10/2017	Virt de Cpte à Cpte		990000.00
10500010001	1	530		30/11/2017	Const.Avances Recçes	400000.00	
0500010002	1	530		30/11/2017	Règlt Partiel & Déf.Diverses Factures	2233851.92	
0500010002	34	530		30/11/2017	Règlt B.Pour,B.L, Fact. & états		204234.38
0500010002	36	530		30/11/2017	Virt de Cpte à Cpte		3000000.00
0500010001	1	530		31/12/2017	Encais.Souscription P.Sociales	7000.00	
0500010002	1	530		31/12/2017	Règlt Partiel & Déf.Diverses Factures	1860514.19	
0500010002	27	530		31/12/2017	Règlt B.Pour,B.L,& Quittance		165850.95
0500010002	29	530		31/12/2017	Rembours.Avance du 21.11.2017		400000.00
00500010002	31	530		31/12/2017	Virt de Cpte à Cpte		1361694.10

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Seddik Benyahia- JIJEL
Faculté des Sciences Economiques Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Financieres et Comptabilité

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

رقم: ...../2022 جيجل في:...../...../2022

إلى السيد مدير/رئيس: .....

الموضوع: طلب إجراء تربص ميداني

سيدي المحترم، تحية طيبة وبعد:

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، ومن أجل مساعدة طلبة السنة **الثانية ماستر** في إعداد مذكرات التخرج التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة **العلوم المالية والمحاسبة** تخصص: **محاسبة وجباية معمقة**.

فإنه ليشرفنا أن نتقدم لسيادتكم المحترمة بطلب مساعدة الطلبة المذكورين أدناه، بتزويدهم بالمعلومات الضرورية لدراسة الحالة ، وذلك تماشيا مع الظروف الراهنة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	موضوع مذكرة الماستر:
01	كبار حسينة	دور محافظ الحسابات في تعزيز كفيف النظام المحاسبي المالي
02	بوازليفة كمياء	

المؤسسة المستقبلة	المشرف	رئيس القسم
الختم والإمضاء	الاسم واللقب والإمضاء	الختم والإمضاء
LABANI OKBA Commissaire Aux Comptes Comptable Agréé Rue Kaoula Kenzar JIJEL	ساعي هدى	

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور محافظ الحسابات في تحسين تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال الدور المحوري الذي يلعبه محافظ الحسابات ويظهر دوره من خلال المهام الموكل إليه ويظهر ذلك من خلال المهام الموكل إليه في المصادقة على المعلومات المالية، التي تنشرها المؤسسات من خلال تقريره الذي يبدي فيه رأيه الفني المحايد على صحة الحسابات السنوية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات ، حيث لخصت هذه الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية وذلك من خلال المصادقة على صدق وشرعية الحسابات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج من بينها، أن المهمة الرئيسية لمحافظ الحسابات هي فحص الحسابات والقوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من سنة لأخرى، ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني على القوائم المالية، وأن قيام محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية يعزز ويزيد في الشفافية والمصداقية بها مما يعطي الثقة لمستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، محافظ الحسابات.

Summary:

This study aims to highlight the role of the portfolio in improving the application of the financial accounting system Through the central role played by the Governor of Accounts and demonstrates his role through the tasks entrusted to him and this is reflected through the tasks entrusted to him in the validation of financial information, published by the institutions through its report expressing its impartial technical opinion on the validity of annual accounts In order to achieve the objectives of the study, we relied on a case study in the Office of the Governor of Accounts, This study summarized that the portfolio has been instrumental in promoting disclosure in financial statements by validating the authenticity and legitimacy of the accounts.

This study reached the most important results, The portfolio's main function is to examine accounts and financial statements with a view to verifying the proper and consistent application of accounting principles from year to year. The purpose of this function is to prepare a report containing its professional opinion on financial statements, The auditors review of the financial statements enhances and increases transparency and credibility, which gives confidence to the users of the financial statements.

Keywords: financial accounting system, financial statements, portfolios.